مَنهَجيَّةُ البَحْثِ

في العُلُومِ الإسلامِيَّة

تأليف

الدكتور/ سُليمانُ ولد خسال

حروز سارة
ماستر : تشريعات وقانون

الكوتش : حروز سارة

منهجية البحث

في

العلوم الإسلامية

الدكتور : سليمان ولدخسال

بعض المصادر والمراجع المساعدة للطالب في دراسة المادة :

(أصول البحث) د/ عبد الهادي الفضلي.

(إعداد البحث العلمي) د/ غازي عناية.

(البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية) د/ رجاء وحيد الدويدري.

(طرق البحث في الدراسات الإسلامية) د/ محمد رواس قلعه جي.

(كيف تكتب بحثا جامعيا) للدكتور: محمد صالح ناصر.

(كيف تكتب بحثا او رسالة) الدكتور احمد شلبي.

(لمحات في المكتبة والبحث والمصادر) د/ محمد عجاج الخطيب.

(مدخل إلى مناهج البحث العلمي لكتابة الرسائل الجامعية) د/ علي ادريس.

(المكتبة والبحث) د/ حشمت قاسم.

(منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية)، أحمد طالب.

(منهجية البحوث العلمية في العلوم الشرعية والقانونية) د/ ضو مفتاح غمق.

(منهجية البحث العلمي - دليل طلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية) د/ محمد مسلم.

(منهجية البحث العلمي) صلاح الدين شروخ.

(استخدام المكتبات ومصادر المعلومات) د/ محمد عبد الواحد ضبش.

(القراءة السريعة) جرجرة حردان.

المطلب الأول

مفاهيم تتعلق بالبحث العلمي

الفرع الأول: مفهوم البحث العلمي.

الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي، وبروز ما يعرف بنظام (ل.م.د) في الجزائر.

الفرع الثالث: شروط نجاح البحث العلمي.

الفرع الرابع: أهداف البحث العلمي.

الفرع الخامس: الصعوبات التي تعترض البحث العلمي.

الفرع الأول
مفهوم البحث العلمي

إنّ كلمة البحث العلمي كلمة مركبة من لفظتين: "البحث"، "العلمي"، وعليه فإنّ كلمة "البحث" في قواميس اللغة العربية تأتي بمعنى استقصى، وبحث في الأرض حفرها [1]، وفي التنزيل ﴿فبعث الله غرابا يبحث في الأرض﴾ [2] ، وتأتي أيضا بمعنى فتّش [3]، وبذل الجهد في موضوع ما وجمع المسائل التي تصل به [4].

وأمّا اصطلاحا فهي "إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية من المعلّل بالدلائل، وطلب إثباتها من السائل إظهارا للحق ونفيا للباطل" [5].

وكلمة "العلمي" مأخوذة من العلم ويأتي في اللغة بمعنى اليقين والمعرفة [6]، والإتقان وطلب الخبر، وإدراك الشيء بحقيقته، ويطلق العلم على مجموع مسائل وأصول كليّة تجمعها جهة واحدة كعلم النحو وعلم الأرض [7].

وهي اصطلاحا "معرفة الشيء على ما هو به، وبديهيّة ما لا يحتاج فيه إلى تقديم مقدمة، وضروريّة بالعكس" [8].

والبحث العلمي باعتباره علما أو لقبا عرفه كثير من المعاصرين، ومن هذه التعاريف: أنه "الاستقصاء الذي يتميّز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات أو

---

(1) الفيومي: المصباح المنير، ط03، بيروت، المكتبة العصرية، 1420هـ/ 1999م، ص24 وما بعدها.
(2) سورة المائدة: الآية:31.
(3) الزبيدي: تاج العروس، ط02، مطبعة حكومة الكويت، 1407هـ/ 1987م، ج05، ص164.
(4) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط04، مصر، مكتبة الشروق، 1425هـ/ 2004م، ص40.
(5) أبو البقاء: الكليات، ط02، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1419هـ/ 1998م، ص245.
(6) الفيومي: المصباح المنير، المرجع نفسه، ص221.
(7) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، نفسه، ص642.
(8) أبو البقاء: الكليات، المرجع نفسه، ص610.

معارف أو علاقات جديدة والتحقق من هذه المعلومات والمعارف الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق في مصداقيتها"[1].

وفي الاصطلاح الأكاديمي هو: الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشا، وتنقيبا، وتحقيقا، وتحليلا، ونقدا، ومقارنة في موضوع ما بغاية اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها...المعلّل بالأدلة والأسانيد، والمجرّد من كل ميل...يقدمه الباحث الأكاديمي أو الجامعي حول موضوع ما أو مشكلة ما إلى لجنة متخصصة بغاية انتزاع الرضا أو الثناء عليه للحصول على درجة علمية معينة، ماجستير، ماستر، دكتوراه[2].

وهكذا «فالبحث العلمي» هو دراسة متخصّصة في موضوع معين حسب مناهج وأصول معينة، والقيام ببحث علمي منهجي أيا كان نوعه نظريا أو عمليا هو أعلى المراحل العلمية وليس نهايتها، وهذا الأمر يتطلب إعدادا علميا متكاملا وجهودا متواصلة لتكوين الشخصية العلمية الباحثة المنطلقة، تستهويها المعاني لا زخرف القول وبريق العبارات[3].

والخلاصة أن الطريقة التي يستخدمها الباحث في بحثه وعمله للوصول إلى غايته تسمى «المنهج» (méthode)، فالمنهج هو الأداة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى غرضه أو غايته واكتشاف الحقيقة أو الوصول إلى المعرفة[4]، والعلم الذي يبحث في طبيعة هذا المنهج وأسسه وأدواته وقواعده يسمى علم «مناهج البحث» (méthodologie)[5]، وحتى تتحقق مواصفات البحث العلمي لابدّ من[6]:

◆ **أولا:** أن تكون هناك مشكلة تستدعي الحل.

---

(1) مروان عبد المجيد ابراهيم: أسس البحث العلمي، عمان، الأردن، مؤسسة الوارق، ص15.

(2) مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط02، بيروت، دار الطليعة، 1998م، ص12.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه، ص13 وما بعدها.

(5) المرجع نفسه، ص14.

(6) انظر: رشيد شميشم: مناهج العلوم القانونية، الجزائر، دار الخلدونية، طبعة 2001م، ص39 وما بعدها، وانظر: عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط06، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص15 وما بعدها.

◆ **ثانيا:** وجود الدليل الذي يحتوي عادة على الحقائق التي تم إثباتها بخصوص هذه المشكلة، مع التنبيه إلى أن الدليل في العلوم الإسلامية هي نصوص الوحي وأدلة الاجتهاد، أما في القانون فهي الأسانيد القانونية والاجتهادات القضائية.

◆ **ثالثا:** التحليل الدقيق واستخدام العقل والمنطق.

◆ **رابعا:** الحل المحدد الذي يترجم في شكل النتائج المتوصل إليها من هذا البحث.

◆ **خامسا:** مراعاة القوالب المنهجية الشكلية في كتابة البحث.

❖ ❖ ❖

الفرع الثاني
أنواع البحث العلمي وبروز ما يعرف بنظام "ل.م.د" في الجزائر

◆ أولا: أنواع البحث العلمي: درج علماء المنهجية على تقسيم البحث العلمي إلى أنواع ثلاثة هي:

1- البحث الذي يهدف إلى الكشف عن الحقيقة: إنّ وظيفة الباحث هو جمع المعلومات والحقائق، ولهذا فهو ليس ملزما بالوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وإنما هو مطالب فقط بالتثبت من صحة الحقائق بأسلوب علمي منطقي يثبت الكشف عن صحة الحقائق المجتمعة لديه [1]، ويمثّل له البعض بالطبيب الذي يبحث في مدى فعالية دواء ، معين أو الباحث في علم القانون الذي يبحث في الأصل التاريخي لنظرية ما [2].

2- البحث التفسيري النقدي: وهو نوع يكمّل النوع الأول، ولكنّه لا يهدف إلى كشف الحقائق فحسب وإنما يتعدّى إلى الوصول إلى نتائج معيّنة بعد أن يوضّح البدائل وأسباب ترجيحه وتفضيله لحلّ معين على آخر [3]، وباختصار هو مناقشة الأفكار ونقدها والتوصل إلى رأي راجح [4].

3- البحث الكامل: وهو بحث يجمع بين الكشف والتنقيب وكذا التفسير النقدي [5]، ويبرز في هذه الصور الثلاث:

---

(1) انظر: عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص13، وانظر: سعد الدين السيد صالح: البحث العلمي ومناهجه النظرية، ط02، القاهرة، مكتبة الصحابة، 1414هـ/1993م ، ص31 .

(2) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص41.

(3) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع نفسه، ص19 وما بعدها، وانظر: سعد الدين السيد صالح، المرجع نفسه والصفحة.

(4) رشيد شميشم، المرجع نفسه، ص42.

(5) المرجع نفسه، ص43.

أ) البحث القصير أو المقالة: وهو بحث قصير يقوم به الطالب للتدريب على استعمال الوثائق والكتب، بحيث يظهر من خلاله مقدرته على ترتيب المعلومات وجمعها[1].

ويفرّق العلماء بين المقالة العلمية الصادرة عن عالم متخصص أو باحث في موضوع معيّن، فهي عبارة عن بحث قصير[2] تتوفر فيه جميع شروط البحث العلمي من توثيق وتهميش ومصادر، ويقدّمه إلى مجلة علمية محكّمة للنشر، "وهذا يعني أنّ وظيفة المقالة العلمية تكمن في إبراز مساهمة الباحث الأصلية في مجال المعرفة الإنسانية والتقدم العلمي"[3]، وبين المقالة من البحث الجامعي الصادرة عن الطالب في مرحلة الليسانس، بحيث يستخدم بعض المراجع المتعلقة ببحثه فقط لضيق الوقت ومن أجل تدريبه على جمع المعلومات وترتيبها ومدى أمانته العلمية في نقل الأفكار[4].

ب) رسالة أو مذكرة الماجستير: وهي عبارة عن بحث طويل نسبيا يعدّ جزءا أساسيا من المواد التي تقدّم في الدراسات العليا، وهذا البحث يناقش أمام لجنة من الأساتذة، ويشترط أن تكون دراسة جديدة وجدّية وبإشراف أستاذ أكاديمي، ولهذا تأخذ الرسائل الجامعية شكل الكتب العلمية، لأنها تصبح مسجّلة في المكتبات، فهي إسهام علمي في حقل الاختصاص، وليست مجرد تنمية للمعلومات، وعلى هذا فإنّ نجاح الطالب في بحثه بتفوق هو الذي يمهّد له طريق القبول للدكتوراه[5].

وفي الجزائر عندما تغيّرت أطروحة الدكتوراه من دكتوراه دولة إلى دكتوراه العلوم تغيرت كذلك الماجستير من رسالة الماجستير إلى مذكرة الماجستير، فتقلصت بذلك المدة الزمنية للدراسة والمناقشة إلى حوالي ثلاث سنوات، وتغير أيضا التقدير من مشرف جدا ومشرف إلى مقبول وحسن وممتاز، بحيث أصبحت العلامة الجيّدة سببا في الانتقال إلى التحضير لشهادة الدكتوراه.

---

(1) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع نفسه، ص21.
(2) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص16.
(3) المرجع نفسه، ص17.
(4) المرجع نفسه، ص16 وما بعدها.
(5) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص21 وما بعدها، وانظر: مهدي فضل الله، المرجع نفسه، ص17.

ح) الأطروحة: وتسمى كذلك لأنها تطرح أفكارا جديدة، وهي عبارة عن بحث شامل متكامل لنيل أعلى شهادة جامعية تمنحها المؤسسات المعترف بها دوليا [1].

وفي النظام الأنجلوساكسوني لا يمكن كتابة الأطروحة إلاّ بعد النجاح في دراسة المواد العلمية، واجتياز الامتحان في لغتين أجنبيتين، بالإضافة إلى لغة الطالب أمام لجنة مكوّنة من عدد من الأساتذة، وفي حال النجاح يحصل الطالب على لقب مرشح للدكتوراه [2].

وعندما يفرغ الطالب الباحث من كتابة أطروحته يناقش من طرف دكاترة أمام الجمهور، وعلى الطالب أن يثبت أنّ بحثه أصيل وجديد، ومساهمة فعلية في مجال اختصاصه [3].

والذي يميّز الأطروحة عن الرسالة هو أن أصالة البحث في الأطروحة يجب أن تكون أوضح صورة وأقوى أثرا منها في الرسالة، ممّا يعني أن صاحب الأطروحة يمكنه الاستقلال برأيه بعيدا عن آراء غيره وإرشاداتهم، سواء كانوا من الأساتذة المشرفين أو الباحثين المعروفين [4].

ويضيف البعض معيارا آخر للأطروحة، فهي التي تعتمد على مراجع أوسع، وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة، ويجب أن تعطي فكرة عن أنّ مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها في البحث، فهو بجانب الشغف الذي تربى عنده، تربت عنده المقدرة على أن يخرج أعمالا علمية صحيحة دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه ويوجهه [5].

وفي الجزائر تحوّلت أطروحة الدكتوراه في النظام الكلاسيكي من دكتوراه دولة إلى دكتوراه العلوم، ولم أجد فرقا كبيرا بينهما عدا في معيار شكلي، وهو أن المتحصّل على شهادة دكتوراه ينتقل آليا إلى رتبة أستاذ محاضر، بينما دكتوراه العلوم يحتاج صاحبها إلى ملف تأهيل [6]

---

(1) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع نفسه، ص22.

(2) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص22.

(3) المرجع نفسه، ص22 وما بعدها.

(4) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص17 وما بعدها.

(5) أحمد شلبي: كيف تكتب بحثا أو رسالة، ط06، مصر، مكتبة النهضة العربية، 1968م، ص10.

(6) سنورد تفصيل هذا الملف في الملاحق.

بجتازه أمام لجنة من الأساتذة الدكاترة، وعند نجاحه يترقى الأستاذ من محاضر "ب" إلى محاضر "أ".

◆ **ثانيا: بروز نظام "ل.م.د" في الجزائر**: حاولت وزارة التعليم العالي في الجزائر استحداث نظام جديد وهو ما يعرف بنظام "ل.م.د" - ليسانس، ماستر، دكتوراه -، وبالتالي الخروج من النظام الكلاسيكي إلى هذا النظام الجديد، والذي يهمنا في هذا النظام الجديد هو مذكرات وأطاريح البحث، والتي كانت على الشكل الآتي:

1- **مذكرة التخرج من شهادة الليسانس في نظام "ل.م.د"**: يلزم الطالب حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 08 / 265 المؤرخ في 17 شعبان 1429هـ الموافق لـ19 أوت 2008م [1]، بالقيام ببحث في نهاية التخرج، حيث تنص المادة 04: "تتوّج الدراسات من أجل الحصول على شهادة الليسانس إمّا بتحرير مذكرة نهاية الدراسة أو بتقديم تقرير عن تربص، حسب أهداف التكوين"، ويلاحظ على هذه المادة أنها بحاجة إلى تفسير، خاصة في كيفيات تقديم تقرير عن تربص فيما يتعلق بمذكرة التخرج، وخاصة في ظل الصعوبات التي يواجهها الأساتذة والطلبة، وهذا على مستوى التأطير وفي إيجاد عناوين جديدة للبحث، ويلاحظ أيضا أن بعض الكليات لا تتقيد بهذه المادة، وتكتفي بالوحدات التعليمية.

2- **مذكرة التخرج في شهادة الماستر**: تبدو أحكام هذه المذكرة أكثر وضوحا مقارنة بمذكرة الليسانس، بحيث تنص المادة 09 من المرسوم السالف الذكر: "تتوّج الدراسات من أجل الحصول على شهادة الماستر بتحرير مذكرة ومناقشتها أمام لجنة"، ولعلّ الصّعوبة في هذه المذكرة هي ضيق الوقت الذي يشتكي منه الكثير من الطلبة، وتراكم المذكرات في نهاية الموسم الجامعي الذي يرهق الأساتذة والإدارة والعمال، وفي انتظار حلول لمثل هذه التحدّيات، تبقى المذكرة عبارة عن بحث يتكون من حوالي 80 إلى 120 صفحة، بإشراف أستاذ، ويناقش البحث أمام لجنة من الأساتذة [2].

---

(1) سنورد تفصيل هذا الملف في الملاحق.

(2) يمكن الاطلاع على تفاصيل هذا النظام من خلال الملاحق...

و- **أطروحة دكتوراه التكوين في الطور الثالث:** لا يمكن للطالب أن يصل إلى مرحلة الدكتوراه إلا بشرطين، أولاهما: دراسة ملفه العلمي الذي تحصّل عليه من شهادة الماستر، ويشكّل هذا الشرط 25% من النقاط التي ترشّحه للنجاح، وتبقى 75% الأخرى وهي في الشرط الثاني، بحيث يلزم الطالب باجتياز اختبار كتابي وفق تخصّصه، وبناء على المعدّل المتحصّل عليه وعدد المناصب المفتوحة يتم تحديد قائمة الطلبة الناجحين والمؤهلين.

ويشترط في هذه الأطروحة المعايير نفسها التي سجّلت في أطروحة دكتوراه دولة أو العلوم في النظام الكلاسيكي، إلاّ أن الفرق بينهما يظهر في كيفية الترشح إلى مرحلة الدكتوراه، فإذا كان النظام القديم يكتفي بمذكرة الماجستير والنقطة المتحصّل عليها، فإن نظام "ل.م.د" في شهادة الدكتوراه يشترط الشرطين المذكورين سابقا[1].

---

(1) يمكن الاطلاع على تفاصيل هذا النظام من خلال الملاحق.

الفرع الثالث

شروط نجاح البحث العلمي

لعلّ من أهمّ شروط نجاح البحث العلمي تحقق العناصر التالية:

◆ **أولا: الشروط الأخلاقية**: إنّ هذه الشروط تبرز بشكل كبير في عنصري: الأمانة العلمية، والنفس الطويل، ومن صور الأمانة العلمية: صحّة نقل النصوص، والتجرّد في فهمها، وتوثيقها بنسبتها إلى أصحابها[1]، والحذر من السرقات العلمية، وأما النفس الطويل فيقتضي: الصبر والمثابرة والتأني وبُعد النظر والإخلاص والاستمرار الدائب والتعايش مع الموضوع كلاًّ أو جزء، وفي جميع الأوقات، وبهذا تتكشف جوانب البحث وتتتابع الأفكار، وتتوارد المعاني، ومن الصبر مراجعة البحث ليكوّن الباحث انطباعا سليما ويؤسس أحكاما وتقديرات صحيحة[2]، ويتلافى الأخطاء.

وهذه الشروط الأخلاقية عبّر عنها البعض بـ"الضابط التعبدي"[3]، "إن العامل من أجل الوصول إلى مقام العظمة عامل لنفسه ولنفسه فقط، أما العامل من أجل الوصول إلى مقام التعبّد المحض فهو عامل لله، ولذلك كان عاملا للناس أجمعين"[4]، وعليه "فلا خوف من كل أمراض البحث التي ترجع إلى عدالة الباحث، كعدم الأمانة في نقل النصوص،...والسطو على إنجازات الآخرين،...وعدم الإخلاص،...إنّ الباحث الموعود برقابة لجنة المناقشة لأجرأ على التدليس، ما وجد لذلك حيلة، من الباحث الموعود برقابة الله" الذي[5] ﴿يعلم خائنة الأعين وما تخفي

---

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ط01، المملكة العربية السعودية، دار الشروق، 1980م، ص31.

(2) المرجع نفسه، ص31 وما بعدها.

(3) فريد الأنصاري: أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ط02، القاهرة، دار السلام، 1431هـ/2010م، ص32.

(4) المرجع نفسه والصفحة.

(5) المرجع نفسه، ص33.

الصدور﴾ (1)، والذي يبدو أن هذه الرقابة لا تتنافى ووجود مؤسسات البحث كالإشراف ولجنة المناقشة.

◆ **ثانيا: الشروط الإجرائية**: ونعني بها التقيّد بخطوات البحث العلمي كالقوالب المنهجية "المبحث، المطلب، الفرع...إلخ"، والتوثيق والتهميش والمصادر والمراجع، هذا وقد حدد علماء الإسلام عناصر كتابة البحث العلمي، فقد قال ابن الأثير: "وأما الأركان التي لابد من إيداعها في كل كتاب بلاغي ذي شأن فخمسة:

الأول: أن يكون مطلع الكتاب عليه جدّة ورشاقة، فإنّ الكتاب من أجاد المطلع، والمقطع، أو يكون مبنيا على مقصد الكتاب، ولهذا باب يسمى باب المبادئ، والافتتاحات فليحذ حذوه...، الركن الثاني: أن يكون الدعاء المودع في صدر الكتاب مشتقا من المعنى الذي بني عليه الكتاب...وهو مما يدلّ على حذاقة الكاتب وفطانته...، الركن الثالث: أن يكون خروج الكاتب من معنى إلى معنى برابطة لتكون رقاب المعاني آخذة بعضها ببعض، ولا تكون مقتضبة...، الركن الرابع: أن تكون ألفاظ الكتاب غير مخلوقة بكثرة الاستعمال، ولا أريد بذلك أن تكون ألفاظا غريبة، فإنّ ذلك عيب فاحش، بل أريد أن تكون الألفاظ المستعملة مسبوكة سبكا غريبا يظنّ السامع أنّها غير ما في أيدي الناس، وهناك معترك الفصاحة التي تظهر فيه الخواطر براعتها، والأقلام شجاعتها...، ومع هذا فلا تظنّ أيها الناظر في كتابي أني أردت بهذا القول إهمال جانب المعاني، بحيث يؤتى باللفظ الموصوف بصفات الحسن والملاحة، ولا يكون تحته من المعنى ما يماثله ويساويه، فإنّه إذا كان كذلك كان كصورة حسنة بديعة في حسنها، إلاّ أن صاحبها بليد أبله، والمراد أن تكون الألفاظ المشار إليها جسما لمعنى شريف، على أن تحصيل المعاني الشريفة على الوجه الذي أشرت إليه أيسر من تحصيل الألفاظ المشار، الخامس: ألا يخلو الكتاب من معنى من معاني القرآن الكريم والسنة النبوية، فأنّها معدن الفصاحة والبلاغة..."(2).

---

(1) سورة غافر: الآية: 19.

(2) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مصر، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1352هـ/ 1939م، ج01، ص72.

◆ **ثالثا: الشروط الموضوعية:** وعليه فلابدّ من التحلي بالموضوعية والبعد عن الذاتية والمبالغة والتحيز في أي شكل من الأشكال، وهذا الأمر يتطلب المرونة في توليد الأفكار، إنّ القدرة على الإبداع والتنسيق للأفكار في أسلوب علمي سليم وتعبير مشرق واضح هو قوام البحث وعموده، والوسيلة الوحيدة لقراءة أفكار الباحث والتعايش معها [1].

⌘ ⌘ ⌘

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص32.

◆ **ثالثا: الشروط الموضوعية:** وعليه فلابدّ من التحلي بالموضوعية والبعد عن الذاتية والمبالغة والتحيز في أي شكل من الأشكال، وهذا الأمر يتطلب المرونة في توليد الأفكار، إنّ القدرة على الإبداع والتنسيق للأفكار في أسلوب علمي سليم وتعبير مشرق واضح هو قوام البحث وعموده، والوسيلة الوحيدة لقراءة أفكار الباحث والتعايش معها [1].

⌘ ⌘ ⌘

---

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص32.

الفرع الرابع

أهداف البحث العلمي

لعلّ أهم هدف يتميز به البحث العلمي في العلوم الإسلامية الإسهام ولو بجزء بسيط في بعث الحضارة الإسلامية، يقول فريد الأنصاري: "إنّ أحسن خدمة يقدّمها الباحث للحضارة الإسلامية هي أن ينهض بمشروع علمي كامل، أو بجانب من مشروع، على أن يتمّ الباقي باحثون آخرون آمنوا بقيمة ذلك المشروع، فالتصور الجزئي للموضوع الذي تقتضيه الضرورة العلمية لابد أن يكون في إطار تصورّ شمولي للمشروع الكامل الذي تقتضيه الضرورة الحضارية" [1]، ومع ذلك يمكن إيجاز هذه الأهداف في النقاط التالية:

- أولا: الإسهام في التطوّر الثقافي والاقتصادي وتحسين مقدّرات الأمة.
- ثانيا: استنباط طريقة جديدة في معالجة بحث ما.
- ثالثا: إحياء بعض المواضيع القديمة وتحقيقها تحقيقا علميا وثيقا لا تشوبه شائبة.
- رابعا: إظهار المقدرة على التعبير واستعمال الكلمات المناسبة.
- خامسا: استعمال الوثائق والكتب كسلاح للمعرفة وإثراء المعلومات.
- سادسا: أن لا يوضع سقف للتفكير الإنساني.

وهكذا، فالبحث ليس معناه عرض الحقائق المعروفة، وإنّما هو اكتشاف الحقائق المجهولة، بمعنى أنه كل إضافة إلى العلم والمعرفة c'est tout ce qu's'ajoute sur la science، أي الانطلاق من حيث انتهى إليه الغير، والإسهام في زيادة المعرفة الإنسانية [2]، هذا ولم يفت العلماء المسلمين وضع المناهج والمبادئ الأساسية للبحث والتأليف، يقول حاجي خليفة [3]:

(1) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص38.

(2) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص13.

(3) وهو قول للشيخ عبد الباسط بن محمد العلوي ت981هـ في كتابه المعيد في أدب المفيد والمستفيد.

"ثم إنّ التأليف على سبعة أقسام: لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي: إمّا شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخلّ بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتّبه، أو شيء أخطأ فيه مصنّفه فيصلحه...

وينبغي لكل مؤلف كتاب في فنّ قد سبق إليه أن لا يخلو من خمسة فوائد: استنباط شيء كان معضلا، أو جمعه إن كان مفرّقا، أو شرحه إن كان غامضا، أو حسن نظم وتأليف أو إسقاط حشو وتطويل.

ويشترط في التأليف إتمام الغرض الذي يضع الكتاب لأجله من غير زيادة ولا نقصان، وهجر اللفظ الغريب وأنواع المجاز...وزاد المتأخرون اشتراط حسن الترتيب، "وجازة اللفظ ووضوح الدلالة" (1).

⌘ ⌘ ⌘

---

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران، المطبعة الإسلامية، 1387هـ/ 1957م، ج01، ص35.

الفرع الخامس

الصعوبات التي تعترض البحث

تختلف البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية في الموضوعية والتي تتحقق بشكل أكبر في العلوم الطبيعية [1]، وعليه فإنّه من الصعوبات التي قد تواجه الباحث ما يلي [2]:

◆ أولا: تعقيدات الظواهر الاجتماعية: إنّ الإنسان يتغير باستمرار بسبب تغير الأوضاع الاجتماعية، ولهذا فمن الصعب على الباحث أن يعالج بدقة قضايا هذا الإنسان المتغير باستمرار.

◆ ثانيا: فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية: ولهذا يصعب التعميم واستخراج قواعد عامة ومشتركة.

◆ ثالثا: صعوبة استخدام الطرق المخبرية: ولهذا تبقى البحوث في العلوم الاجتماعية خاضعة للاجتهاد الشخصي والتجربة في إصدار الأحكام النهائية وإبراز النتائج التي يتوصل إليها الانسان في أبحاثه.

◆ رابعا: التحيّزات والميول الشخصية: إنّ نوعية الثقافة والبيئة والتيارات السياسية تجعل البعض يحبذ أفكارا معنية وهي عوامل تؤثّر في النتائج النهائية.

ويبدو أنّ هذه الصعوبات صيغت بناء على منهج البحث في العلوم الاجتماعية بالطريقة الغربية، ولهذا حاول الأستاذ فريد الأنصاري أن يعطي تصورًا آخرا بناء على بحوث العلوم الشرعية، وهذا من خلال العناصر التالية:

---

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص29.
(2) المرجع نفسه، ص29 وما بعدها.

1- عائق الذاتية: إذ يرى الأستاذ أنّ الاستجابة للموضوعية العلمية في البحث العلمي لدى المسلمين استجابة طبيعية، لأنها تنبع من قناعة التعبد، وهي قناعة مبنية على صفاء النية وتجردها لله الذي يعلم خائنة الأعين [1]، ويبرهن على كلامه هذا من خلال التجربة التاريخية، إذ ما بلغته روح النزاهة والموضوعية من تقدّم، لم يزل يشكّل لدى الغرب حلما علميا أقرب إلى المستحيل، ويضرب أمثلة بما قاله الإمام علي بن المديني، أستاذ البخاري على رؤوس الأشهاد، عندما سُئل عن أبيه فأجاب إنّه الدين، وإن أبي ضعيف في الحديث، وتركها أبو داود السجستاني صاحب السنن كلمة باقية في الوارثين عندما سُئل عن ابنه العالم عبد الله فقال لهم: إن ابني كذاب، ومن البلاء أن يطلب للقضاء [2]!

2- صعوبة التحكم في الظاهرة الإنسانية: يرى الأستاذ أن في المناهج العلمية المطبقة في العلوم الشرعية منطلقات جدّ متطورة ودقيقة تعنى بضبط الظواهر الانسانية وعزلها ودراستها بشكل علمي متميز، رغم تشابكها وتداخلها، وذلك يتجلى لدى الأصوليين خاصة من القواعد التالية: تنقيح المناط، تحقيق المناط، تحقيق المناط الخاص والنظر في المآلات [3].

3- الليونة الاصطلاحية: يعتقد الشيخ الأنصاري أن هذا العائق الذي يعرقل علوم الانسان في الغرب موجود أيضا في العلوم الشرعية، ولكن بشكل آخر، ذلك أنه إذا كانت علوم الانسان مطاطة بطبيعتها، غير دقيقة في ظواهرها، فإنّ العلوم الشرعية دقيقة جدا لأنها علوم تقعيدية في أغلبها، ولأنها تحاول فهم الظواهر من منطلقات ثابتة وهي النصوص القطعية، بيد أن الفهم إنّما يكون بواسطة الاجتهاد طبعا، تخريجا وتنقيحا وتحقيقا، ولذلك كانت الدقة المصطلحية عند علماء الإسلام راسخة جدا لدى المحدثين والأصوليين والفقهاء، وإنما الذي نحتاجه في علومنا الشرعية هو الفهم السليم للمصطلحات [4].

---

(1) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص63.
(2) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص63.
(3) انظر تفصيل ذلك في: المرجع نفسه، ص67 إلى ص69.
(4) المرجع نفسه، ص69 وما بعدها.

4- **القياس الكمي لما هو كيفي**: يقول الشيخ الأنصاري: وهذه مغالطة كبرى تسبب عائقا وهميا للعلوم الانسانية بسبب لهاث علمائها وراء المناهج الطبيعية، صحيح أنه يجب الاستفادة من المناهج الطبيعية، لكن بما يناسب الظاهرة الإنسانية، فالعلوم الإنسانية هي بطبيعتها كيفية، وأصول البحث فيها ستبقى كذلك، مهما اعتمدت من وسائل كمّية[1].

⌘ ⌘ ⌘

(1) المرجع نفسه، ص70 وما بعدها.

المطلب الثاني

مرحلة اختيار عنوان البحث،

أو ما يعرف بـ "مشروع البحث"

الفرع الأول: اختيار موضوع البحث.

الفرع الثاني: عنوان البحث.

الفرع الثالث: أسباب اختيار الموضوع أو البحث.

الفرع الرابع: الهدف من الموضوع.

الفرع الخامس: الدراسات السابقة.

الفرع السادس: طرح إشكالية البحث والفرضيات.

الفرع السابع: الخطة المقترحة.

الفرع الثامن: منهج البحث ومنهجيته.

الفرع الأول
اختيار موضوع البحث

يعدّ اختيار موضوع البحث الخطوة الأولى إذا لم يكن معيّنا من قبل الجامعة أو المشرف، وفي مذكرات الماستر والدكتوراه نظام "ل.م.د" فإن الاختيار قد يكون أكثر يسرا وسهولة، فطلبة الشريعة والقانون لن يخرجوا عن مقاييس هذا التخصص، وسيعتمدون دائما على الدراسة المقارنة.

وعليه فمواضيع البحث لن تخرج عن إطار القانون العام بفروعه المختلفة كالقانون الدولي والقانون الدستوري والقانون الإداري وعن إطار القانون الخاص بفروعه كالقانون المدني وقانون الأسرة والقانون التجاري [illegible]، وهذا الاختيار لابدّ له من شروط منها:

◆ **أولا: الرغبة واقتحام المواضيع بثقة:** يقول مستر Evan: "أثبتت التجربة بين طلاب البحوث بأن الذين يتوفقون إلى اختيار الموضوعات بأنفسهم يكونون أكثر تفوّقا ونجاحا وسعادة بالعمل من أولئك الذين يفرض عليهم بحث معيّن"[1]، ويقول أحد الباحثين: "وقد يظن الكثير منهم في البداية بأنّ كلّ الموضوعات المتعلّقة بمجال تخصّصهم، قد بحثت وعولجت معالجة كافية من قبل الآخرين، في حين أنّ الحقيقة هي عكس ذلك، إذ أنّ هناك الكثير الكثير من الموضوعات الدقيقة المتعلّقة بكلّ فرع من فروع المعرفة الإنسانية لم تُبحث إطلاقا، أو أنّ الأبحاث فيها قاصرة، ومازالت بحاجة إلى التقصي فيها والتعمق بغاية الوصول إلى نتائج محددة[2].

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص27.

(2) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص 36.

ولا بأس أن تخضع مواضيع البحوث لإجراءات المصادقة من طرف المجالس العلمية، إذ أنّ هذا الإجراء ليس من شأنه أن يعيق الرغبة النفسية للباحث، فهدفه فقط التأكّد من أهمية الموضوع وجدّته ومدى قابليته للبحث، فالرغبة النفسية للباحث لابدّ أن تتوافق أيضا مع المعايير العلمية، وإلا كانت مجرد هوى يجب الابتعاد عنه [1].

◆ **ثانيا: احترام التخصص العلمي في عملية اختيار الموضوع:** وقد قدّمت نموذجا لطلبة الشريعة والقانون، وكذلك الحال بالنسبة إلى تخصص العقائد والكتاب والسنة وأصول الفقه والدراسات اللغوية.

◆ **ثالثا: تفادي الموضوعات التي قد تؤثر سلبا على المدّة الممنوحة لإنجاز البحث:** ولهذا فإنّ الدارسين يوصون بتفادي الموضوعات الواسعة جدا، والموضوعات الضيقة جدا، والموضوعات الغامضة والموضوعات التي يشتدّ حولها الخلاف، والموضوعات العلمية المعقدة والموضوعات الخاملة غير الممتعة والموضوعات التي يصعب العثور على مادتها العلمية [2].

والمدة الزمنية الممنوحة لإنجاز مذكرة الماجستير في النظام الكلاسيكي محددة بسنة واحدة وقابلة للتمديد من طرف المجلس العلمي، وبالنسبة لطلبة الدكتوراه في نفس النظام أربع سنوات قابلة للتمديد من طرف نفس الهيئة [3].

وأما طلبة الماستر في نظام "ل.م.د" فإنّ المدة الممنوحة لإنجاز المذكرة ضيقة جدا، إذ لا تتجاوز السنة والنصف [4]، وأمّا أطروحة الدكتوراه فمدتها ثلاث سنوات قابلة لتجديد سنة أو سنتين، بشرط موافقة المجلس العلمي [5].

◆ **رابعا: الكفاءة العلمية والمطالعة المتنوعة:** على الطّالب المجدّ أن يكوّن نفسه جيّدا في سنوات التحصيل العلمي، وأن يتخيّر بعدها مجموعة من المصادر والكتب المتعلّقة

---

(1) انظر: رشيد شميشم، المرجع السابق، ص59.
(2) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص29 وما بعدها.
(3) انظر: المرسوم التنفيذي رقم: 98-254، المؤرخ في: 17/ 08/ 1998م.
(4) انظر: القرار الوزاري، رقم: 711، المادة: 24.
(5) انظر: القرار الوزاري، رقم: 191، المؤرخ في 16/ 07/ 2012م، المادة: 05.

بتخصصه، يعكف على تأملها ودراسة موضوعاتها بتأنّ وروية، وعندها سيكتشف عددا من البحوث والموضوعات التي تحتاج إلى زيادة في البحث فيها، وقد يجد الطالب أمامه قائمة طويلة وبعناوين كثيرة، يلقي بعد ذلك عليها نظرة فحص واختبار، ويختار منها ما يراه مناسبا للبحث [1]، على أنّ الطالب الباحث مطالب حسب تخصصه ودرجة علمه إلقاء نظرة على المذكرات والأطاريح التي نوقشت من قبل، حتى لا يقع في التكرار، وحتى يأخذ نظرة وتجربة عملية في حقل البحث العلمي الأكاديمي.

- **خامسا: استشارة ذوي الخبرات من أساتذة وباحثين:** إنّ توسيع دائرة الشورى في عملية انتقاء الموضوع المناسب من شأنه الوصول إلى الهدف المرجو، ولعلّ الأستاذ المشرف يأتي على قائمة هؤلاء، والذي يتدارس معهم ثلاثة أمور [2] تتعلق بموضوع البحث وهي: مدى أهمية الموضوع من الناحية العلمية، ومدى صلاحية الموضوع للبحث فيه، ومدى إمكانية أو قدرات الطالب العلمية الفعلية وظروفه الشخصية للتصدي لموضوع بحثه، ولهذا يشترط في البحث مراعاة القدرات الجسمانية والحالة المالية والاجتماعية، ومدى إتقان الباحث للغات الأجنبية [3].

❖ ❖ ❖

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع نفسه، ص28.
(2) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص38 وما بعدها.
(3) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص60 وما بعدها.

الفرع الثاني

عنوان البحث

◆ **أولا: مفهوم عنوان البحث:** يقول ابن فارس شارحا عنوان البحث أو الكتاب: "و... الباب: عنوان الكتاب، لأنه أبرز ما فيه وأظهره"[(1)]، وأما تعريفه اصطلاحا، فهو اللفظ أ... الألفاظ التي تكون على واجهة الكتاب، ويراد بها أن تكون علامة للكتاب تميّزه عن غيره م... الكتب وتنبئ عن مضمونه[(2)].

◆ **ثانيا: معايير اختيار عنوان البحث:** ولاختيار عنوان البحث لابدّ من احترام مجموعة م... المعايير منها:

1- **المعيار الإجرائي:** ويقصد به أن لا يكون العنوان قد سبق وأن تناوله أحد، لأ... العناوين ستعرض على اللجان العلمية المختصّة، وبالتالي قد يتعرض العنوان إلى الإقصاء، و... هذا ضياع للوقت والجهد، لهذا اشترط البعض "أن يكون جديدا لم يتم دراسته من قبل، و... تكتب فيه رسائل علمية سابقة"[(3)].

ومن عناصر المعيار الإجرائي أن لا يخرج عنوان البحث عن دائرة اختصاص... الباحث، إذ لا يعقل اختيار عنوان من صميم أصول الفقه والطالب متخصص في العقائد... ومقارنة الأديان.

2- **المعيار الشكلي:** ومن عناصره أن لا يكون طويلا مملاً ولا قصيرا مخلاً، ولا... غامضا يدعو إلى الحيرة والتساؤل[(4)]، وأن يتميّز بالإيقاع والوضوح والتلازم مع المضمون...

---

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص32.

(2) محمد التونجي: المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، دمشق، عالم الكتب، ص13.

(3) عبد الرحمان عميرة: أضواء على البحث والمصادر، بيروت، دار الجيل، ص35.

(4) ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، إيران، دار الكتب العلمية، ج04، ص19 وص20.

وعليه فلا يجوز الاعتماد على العنوان الرمزي أو السريالي [1]، بل يفضل أن يكون متصفا بالطابع العلمي الهادئ الرصين، بعيدا عن أساليب السجع المتكلّف، والعبارات الدعائية المثيرة [2].

ومن العناصر أيضا ما ينصرف إلى التركيب اللفظي للعنوان أو صياغته اللفظية، حيث كثيرا ما تكون هناك أخطاء لفظية ولغوية ونحوية في عنوان البحث، وهي أخطاء غير مقبولة على وجه الإطلاق [3].

كذلك لابدّ أن تكون له صلة قويّة بميل الطالب، وكلّما اتّسعت دائرة الانتفاع به كلّما ازدادت أهميته [4]، وعليه فمن الضروري استشارة الأساتذة الأكفاء لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول عنوان البحث [5].

3- **المعيار الموضوعي**: ويبرز هذا المعيار في مدى قربه أو بعده عن المشكلة محلّ الدراسة، ومدى شموله لها، ومدى قابلية وتغطية الباحث لهذه الجوانب، ومدى إلمامه بالصعوبات والعقبات التي سوف تواجهه في مجال تجميع البيانات وتحليلها وفقا لهذا العنوان، أخذا في الاعتبار عوامل الوقت والجهد والتكلفة والغرض المراد... [6]، وأن يكون العنوان من صناعة الباحث لا مقلّدا أو مركّبا عنوانا من غيره، ويرى البعض أنّه يفضّل في اختياره أن يكون مرنا ذا طابع شمولي، بحيث لو استدعت الدراسة التعرّض لبعض الموضوعات ذات الصلة بالبحث لما اعتبر هذا خروجا عن موضوعه، كما أنّه لو اكتشف الباحث سعته سعة يضيف معها الزمن المحدّد له لأمكن التصرف فيه، ومثال ذلك لو اختار هذا العنوان: "العقوبات في الإسلام"، فإنّ التمهيد بدراسة حول دور الحكم الوضعي في العقوبات لن يكون خروجا عن موضوع البحث، ولو اكتشف أن الزمن المحدّد سيؤثر عليه

---

(1) الشريف حاتم بن عارف العوني: العنوان الصحيح للكتاب، ط01، مكة، دار عالم الفوائد، 1419هـ، ص16.

(2) محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الحضري: الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، 1992م، ص27.

(3) محمد عبد الغني سعودي والحضري، المرجع السابق، ص29 وما بعدها.

(4) عجاج الخطيب: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، بيروت، 1391هـ/ 1971م، ص94.

(5) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص32.

(6) محمد عبد الغني سعودي والحضري، المرجع نفسه، ص29.

في إنجازه أمكن الاقتصار على مجال من مجالات العقوبات مثل العقوبات المالية أو العقوبات التعزيرية[1].

ولعل مما يساعد على النجاح في اختيار العنوان المناسب للبحث، فضلا عن استشارة الأساتذة، ما يعرف بالقراءة السريعة، وهي عملية تتطلب وسائل منها: الرجوع إلى الموسوعات العلمية ودوائر المعارف، والبحوث والرسائل الجامعية، ومنها أيضا الرجوع إلى بطاقات وفهارس المكتبات ومراكز البحث والاطّلاع على الدوريات والنشرات العلمية، لأنها تزوّد القارئ بآخر المعلومات والدّراسات، وقد قيل إن"نشر كتاب وطبعه أسهل من نشر بحث في دورية متخصصة لأنها تخضع لدراسة وفحص علماء وأساتذة متخصصين في الحقل، والاستفادة أيضا من القوائم البيليوجرافية الخاصة بالمصادر[2]، التي تأتي عادة في نهاية المؤلفات والاستعانة بأمناء المكتبات، ومن فوائد هذه العملية التأكّد من قيمة وجدوى الموضوع والعنوان، وحينئذ تكون الفرصة متاحة للمواصلة أو تغيير موضوع آخر، ثم اكتشاف طبيعة ما إذا كان الموضوع طويلا جدا أو قصيرا جدا، وأخيرا تحديد الطرائق والوسائل لمعالجة تلك المشاكل في وقت مبكّر توفيرا للوقت والجهد[3].

❖ ❖ ❖

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص31 وما بعدها.
(2) المرجع نفسه، ص33 وما بعدها.
(3) المرجع نفسه، ص33.

الفرع الثالث

أسباب اختيار الموضوع أو البحث

يبدو أنّ الأستاذ أحمد بدر لم يميّز بين الهدف من البحث وسببه عندما قال: "فالغرض أو الهدف يفهم عادة على أنّه السبب الذي من أجله قام الباحث بهذه الدراسة "[1].

والذي يظهر أنّ السبب يختلف عن الهدف من البحث، ذلك أنّ السبب يتعلق بالدافع الذي ألجأ الباحث إلى اختيار هذا الموضوع أو ذاك ، وهي مرحلة أولى، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي الأهداف التي يريد هذا الباحث أن يحقّقها من خلال بحثه.

والعادة أنّ الباحث يقسّم الأسباب إلى قسمين: أسباب ذاتية كأن تكون قد وقعت مشكلة في الأسرة أو في الشارع أو في الوطن استرعت انتباه الباحث، ورأى ضرورة البحث فيه، وأسباب موضوعية تتعلق بمضمون البحث، وهو البحث عن إجابات علمية لتلك المشكلة.

ويظهر أنّ مفتاح معرفة السبب الذاتي إنّما يرجع إلى الرّغبة والحادثة التي وقعت للباحث، أما مفتاح معرفة السبب الموضوعي فيرجع إلى: قلّة الكتابة في ذلك الموضوع، أو وجود إشكال علمي دون حلّ أو دراسة مقنعة، أو من خلال الدّراسات السابقة، أو استجابة إلى التوصيات التي يقدّمها بعض الباحثين في دراساتهم الأكاديمية ومن خلال الملتقيات والمؤتمرات العلمية وطنية كانت أو دولية.

ومن فوائد الاعتناء بأسباب اختيار الموضوع: تزويد الطالب بالمحفّزات النفسية والعاطفية التي تدفعه أكثر للخوض فيه، وتساعده كذلك على التصوّر السليم لإشكالية البحث، وبنائها بناء محكما وموفّقا.

⌘ ⌘ ⌘

---

(1) أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، ط06، الكويت، وكالة المطبوعات، 1982م، ص96.

الفرع الرابع

الهدف من الموضوع

إنّ كتابة موضوع بدون تصوّر لتحقيق أهداف وغايات معيّنة، يعني الفوضى والعبث والتيه، وكلّها معان تتنافى والبحوث العلمية الأكاديمية، لهذا كان لزاما على الباحث أن يحدّد أهدافا عامة من خلال موضوع البحث كأن يريد المقارنة والمقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي من أجل إبراز سموّ وتفوّق الشريعة الإسلامية على غيرها من القوانين، وأن يحدّد بعدها أهدافا خاصة من خلال عنوان بحثه.

ولعلّ مما يساعد على إبراز هذه الأهداف بشكل ناجح: عنوان الموضوع، والإشكالية، والخطة، ونتائج البحث، خاصّة إذا علمنا أنّ آخر ما يكتب هو المقدّمة، "وقد تستوحى من الأسباب الدّاعية لبحث الموضوع، وهناك أهداف أخرى تتعلّق بالباحث نفسه، من أنّه يتّخذ من البحث مجالا للمتعة العقلية أو التأمّل الفكري أو النفع للآخرين"[1]، يقول محمد الصيرفي: تتعدّد الطرق والأساليب التي تصاغ بها أهمّية البحث، وإن كانت جميعها تدور حول محورين أساسيين، أمّا الأوّل فهو أهمّية البحث من الناحية العلمية الأكاديمية، أي ما الذي سوف يضيفه البحث إلى الجانب العلمي، وليس معنى هذا إضافة نظريات علمية جديدة، وإنّما السعي إلى إعادة صياغة المبادئ العلميّة المعروفة في أطر جديدة، وأمّا الثاني فهو أهمّية البحث من الناحية العملية، بحيث لابدّ من الإجابة على هذا التساؤل: هل المشكلة التي نتصدّى لحلّها سوف تكون مفيدة للمجتمع الذي نعيش فيه؟[2].

---

(1) عبد العزيز الربيعة: البحث العلمي، ط03، الرياض، 1424هـ/ 2004م، ج02، ص12.

(2) محمد الصيرفي: البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، ط01، الأردن، دار وائل، 2002م، ص77.

و يوصى من النّاحية الشّكلية أن تكون العناصر على شكل نقاط متناسقة موحّدة في بدايتها، بمعنى إذا بدأنا العنصر الأوّل بالفعل فلابدّ أن نحافظ على ذلك في باقي العناصر، وهكذا إذا بدأنا بالمصدر...

و من فوائد بيان الهدف من الموضوع أن "تظهر قيمة البحث العلمية في ذاته وفي أهمّية المشكلات التي يثيرها بالنسبة للعلم في ذاته، وبالنسبة للمجتمع الذي يجري فيه البحث، كما تظهر في مدى المنفعة التي تعود من ورائه"[1].

و مجال الهدف نوعان: هدف رئيس، وهو الذي يتحكّم ويسيطر على باقي أهدافنا، وهو أوّل الأهداف التي يتّم وضعها، وهدف فرعي، وهو ذلك الهدف الذي يساهم في الوصول إلى الهدف الرئيس مع ملاحظة أن: هدف فرعي+ هدف فرعي+ هدف فرعي...= خطة البحث[2].

❖ ❖ ❖

---

(1) عبد العزيز الربيعة: البحث العلمي، المرجع السابق، ج01، ص67.
(2) محمد الصيرفي: البحث العلمي، المرجع السابق، ص63.

الفرع الخامس

الدراسات السابقة

إنّ المقصود بالدراسات السابقة الدراسات والأبحاث التي جرت في المجال الذي يفكّر فيه الباحث[1]، وتتلخّص أهمية الدراسات السابقة في العناصر التالية[2]:

◆ أولا: مساعدة الباحث على الاختيار السليم لبحثه، وتجنيبه مشقّة التكرار.

◆ ثانيا: التعرّف على الصّعوبات التي وقع فيها الباحثون الآخرون، والاطلاع على الحلول التي توصّلوا إليها، حتى يتجنب الوقوع في ذات الأخطاء.

◆ ثالثا: التزوّد بالعديد من المراجع والمصادر المتعلّقة بموضوع بحثه، حيث غالبا ما تحتوي تلك الدراسات على بعض التقارير الهامة أو الوثائق التي لم يطّلع عليها الباحث بعد.

◆ رابعا: الإفادة من نتائج الأبحاث والدراسات السابقة في مجالين أساسيين، الأول: بناء فرضيات البحث اعتمادا على النتائج التي توصّل إليها الآخرون، والثاني: استكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة، وبذلك تتكامل وحدة الدراسات والأبحاث العلمية.

◆ خامسا: الإشادة بكيفية تميّز بحثه عن الدراسات السابقة مع توضيح نقاط الضعف في هذه الدراسات.

ويفضّل أن تكون الدراسات السابقة من الرسائل العلمية[3]، لأنّها تتّسم بخصائص البحث العلمي، وأن يكون التعليق عليها مقتضبا موجزا دقيقا، يكتفى فيه بموضوع الدراسة وأهم عنصر إيجابي فيه له صلة بالبحث، وأبرز نقد أو تحفّظ على هذه الدراسة، وأهمّ من كل هذا أن يكون الطالب الباحث قد قرأ فعلا هذه الدراسات السابقة، ولم يذكرها وحسب شكلا حتى تكون الإضافة جادّة وجديدة.

❖ ❖ ❖

---

(1) محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص93، وانظر أيضا: أحمد بدر، المرجع السابق، ص33.

(2) محمد الصيرفي، المرجع نفسه، ص93 وما بعدها.

(3) بلقاسم شتوان، منهجية البحث العلمي، ط1، الجزائر، مطبعة طالب 2013م ،ص42 و ما بعدها.

الفرع السادس

طرح إشكالية البحث والفرضيات

إشكالية البحث أو مشكلة البحث هي بمثابة البوصلة، إذ بها يُهتدى إلى تحديد خطوات البحث المتمثّلة في الخطة، وإلاّ وقع الباحث في التيه، ولهذا يؤكّد المشتغلون بالبحث العلمي أنّ اختيار مشكلة البحث وتحديدها ربما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها... وهذا التحديد يترتّب عليه أمور منها: نوعية الدراسة التي يستطيع الباحث أن يقوم بها، طبيعة المنهج الذي سيعتمد عليه، خطة البحث وأدواته [1].

وإشكالية البحث نعني بها صياغتها في عبارات واضحة ومفهومة ومحدّدة، تعبّر عن مضمون المشكلة، طبيعتها ومادتها الأساسية، ولها طريقتان لصياغتها، إمّا أن تصاغ بعبارة لفظية تقديرية، أو تصاغ بسؤال أو أكثر وهو الأفضل من الناحية العلمية [2]، **ومن الوسائل التي قد تسهّل على الباحث ضبط الإشكالية بشكل سليم، أن يقوم بطرح أسئلة منها** [3]:

- **أولا:** هل تستحوذ المشكلة على اهتمام الباحث ورغبته؟
- **ثانيا:** هل هي مشكلة جديدة؟
- **ثالثا:** هل ستضيف الدراسة المبذولة إلى المعرفة شيئا؟
- **رابعا:** هل المشكلة نفسها صالحة للبحث والدراسة ؟
- **خامسا:** هل سبق لباحث آخر أن سجّل للقيام بهذا البحث؟

---

(1) أحمد بدر، المرجع السابق، ص85.

(2) رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ط01، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، 1421هـ/ 2000م، ص412.

(3) أحمد بدر، المرجع نفسه، ص90.

أمّا القواعد التي يجب اتّباعها عند تحديد المشكلة بشكل نهائي فهي[1]:

- **أولا:** الوقوف على أنّ الموضوع الذي اختاره الباحث ليس غامضا أو عاما بدرجة كبيرة.
- **ثانيا:** القيام بصياغة الإشكالية على شكل سؤال يحتاج إلى إجابة محدّدة إذا أراد الباحث أن يجعل مشكلة البحث أكثر وضوحا.
- **ثالثا:** وضع حدود للمشكلة، مع حذف جميع الجوانب والعوامل التي لا يتضمنها البحث أو الدراسة.
- **رابعا:** التعريف بالمصطلحات الخاصة التي يجب استخدامها، وهذا في حالة احتمال وجود لبس وسوء فهم، أو تفسير متباين لبعض المصطلحات.

أما الفرضية أو الفرضيات فنعني بها، تخمين معقول للحل الممكن للمشكلة، أو أنه جملة أو عدّة جمل إخبارية[2] وليست استفهامية تعبّر عن حلول مقترحة مفترضة، يصدّقها البحث أو ينفيها، وهي نوعان: سلبية "صيغة النفي"، وإيجابية مباشرة "صيغة الإثبات". والإجابة المحتملة هي استنتاج غير عشوائي من الباحث مبني على معلومات نظرية أو خبرة علمية[3]، ومن العوامل التي تسهّل عملية وضع الفرضيات ما يلي[4]:

- **أولا:** البحوث والدراسات السابقة التي تعرضت إلى موضوع البحث.
- **ثانيا:** الملاحظات العامة التي تجمع وتتعلّق بموضوع البحث.
- **ثالثا:** البيانات والإحصاءات التي يتمّ جمعها حول موضوع البحث.

والذي يبدو أن الفرضيات مكانها الأصلي في البحوث العلمية التجريبية أو في البحوث التي تعتمد على طريقة الاستبيان والإحصاء، لهذا يُفضّل في الدراسات الإسلامية الاعتماد على الأسئلة الفرعية التي توضّح إشكالية البحث بدل القيام بهذه الفرضيات، إلاّ إذا كانت البحوث الإسلامية تعتمد على ما يعرف بدراسة حالة، أي الاعتماد على الاستبيان.

---

(1) المرجع نفسه، ص96.
(2) رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص412.
(3) المرجع نفسه، ص414.
(4) المرجع نفسه، ص413.

كذلك إذا كان الغرض من الدراسة هو مجرّد الحصول على الحقائق وحدها، فقد لا يكون هناك إلاّ فائدة قليلة للفرضية، أي أنّ الباحث الذي يريد معرفة تاريخ بلد معين أو حياة أحد الزعماء، أو الوضع الحالي لمرتبات المعلمين مثلا، فإنّ عمله سيتضمّن بصفة كلّية تحديدا للحقائق أي أنّ الحصول على الحقائق وحدها لا يتطلب وجود فرضية معينة[1]، ومن شروط الفرضية ما يلي[2]:

- أولا: الوضوح والإيجاز.
- ثانيا: الشمول والربط، أي ربط الفرضيات بالنظريات التي سبق الوصول إليها.
- ثالثا: أن تكون الفرضيات قابلة للاختبار، وهذا لا يكون في الأحكام القيمية.
- رابعا: أن تكون الفرضيات خالية من التناقض.
- خامسا: أن يعتمد الباحث على مبدأ الفرضيات المتعددة بدل فرضية واحدة.

⌘ ⌘ ⌘

(1) أحمد بدر: المرجع السابق، ص117 وما بعدها.
(2) المرجع نفسه، ص104 وما بعدها.

الفرع السابع
خطة البحث

تكون خطة البحث في البداية أوّلية يقترحها الباحث، وقد يُغيّر فيها كلّ ما تقدّم البحث وتطوّر جمعًا وتحليلا.

و خطّة البحث لابدّ أن تفرغ في قوالب منهجية، وهي الأطر الشكلية والموضوعية التي تصبّ فيها مختلف أجزاء البحث، وهي مرتّبة تنازليا كالآتي: الكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولا...، 1- 2-، أ) ب)...، ولابدّ أن يحتوي كل بحث بالإضافة إلى العناصر المذكورة مقدمة و خاتمة [1].

وخطة البحث تتطلّب جملة من الشروط منها:

◆ **أولا:** الانطلاقة في عملية التقسيم من مشكلة البحث، فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن مشكلات فرعية تشكّل في مجموعها المشكلة الأساسية للبحث، وإذا التزم الباحث بهذا الشرط يكون قد ضمن لنفسه عدم الخروج عن موضوع بحثه [2].

◆ **ثانيا:** الاعتماد على مبدأي الشمول والمرونة في الخطة، وتحاشي تكرار العناوين؛ فخطّة البحث لابدّ أن تكون شاملة لكافة عناصر الموضوع، بحيث يراعى في التقسيم المنطق والموضوعية، ومعنى احترام مبدأ المرونة إمكانية إدخال العناصر المستجدة أو حذف بعض العناصر دون الاخلال بتوازن الخطة، وتحاشي التكرار إنّما يكون بين عناصر الخطّة المختلفة، وتلك الموجودة في المراجع العامة، حيث إنّ إيجاد وابتكار عناوين جديدة يعبّر عن الجهد الشخصي للباحث [3].

---

(1) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص93.
(2) المرجع نفسه، ص89.
(3) المرجع نفسه والصفحة.

◆ ثالثا: الانتقال من الفصل -إذا قسمت الخطة إلى فصول- إلى المبحث، ومن المبحث إلى المطلب، لابدّ أن يكون بتمهيد حتى يظهر الربط والسلاسة في الانتقال، كذلك عند صياغة عنوان معيّن، يجب أن تكون كلّ العناوين الجزئية التي تدخل في إطاره تعبّر عن ذلك العنوان، فإذا كان العنوان الفرعي له ينسجم والعنوان الأصلي أمكن حذفه أو توسيع العنوان الأصلي [1].

◆ رابعا: مراعاة التوازن الشكلي والموضوعي للخطة، والتوازن الشكلي هو أن يكون التقسيم متساويا أفقيا وعموديا أو على الأقل متقاربا، كأن يتساوى عدد فروع كلّ مطلب مع الآخر وعدد مطالب كل مبحث مع الآخر، وبعضهم يحبّذ الموازنة بين عدد القوالب المختلفة، كأن تكون الخطّة في فصلين وكذلك المباحث والمطالب والفروع، ويجب أيضا مراعاة التوازن الموضوعي للخطّة الذي يكون في تقارب عدد الصفحات بين القوالب المنهجية، مثل أن تكون عدد صفحات الفصل الأول متقاربة مع الفصل الثاني [2].

◆ خامسا: وجوب الترابط بين كلّ عناصر الخطّة، لأنه إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل بوضوح، وهذا ما يميّز خطّة البحث العلمي عن المؤلّفات الحرّة، ذلك أنّ الباحث يتناول موضوعا واحدا هو عبارة عن نقطة صغيرة محاولا التعمّق فيها إلى أبعد مدى، ولذلك تكون خطة بحثه شديدة الترابط بين أجزائها [3].

◆ سادسا: وجوب احترام التسلسل التنازلي في قوالب التقسيم، بحيث تكون كل الخطّة متسلسلة لا يعترضها أي تغيير، فإذا انقسم الفرع إلى: أولا وثانيا...إلخ، وأولا إلى: 1، 2، 3،...إلخ، ففي القالب"1" قد تظهر بعض العناوين الجزئية الأخرى، لا يجوز الترميز لها بنفس الرمز، أي: 1، 2، 3،... بل يرمز لها بـ: أ)، ب)، ج)...بشرط أن تكون هذه الأحرف أجزاء حقيقية من الرمز "1"، أي كلّها تُضمّ تحت إطاره، وهنا تثور مسألة منهجية في غاية الأهمية، فقد تظهر عناوين غير متوقّعة مسبقا ولا تعبر عن التسلسل التنازلي

---

(1) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص89.
(2) المرجع نفسه، ص89 وما بعدها.
(3) المرجع نفسه، ص90.

داخل القالب "أ" عناوين فرعية تكون في شكل المعتمد في البحث، فمثلا قد تظهر ملاحظات ونتائج، فهل يرمز لها بـ: أ)، ب)، ج)...إلخ، في هذه الحالة الباحث اعتمد أ)، ب)، ج)...كقوالب لتقسيم الموضوع، أي أن هذه الحروف تعبر إجباريا عن التسلسل التنازلي للقالب"1"، فهنا لا يجوز له إعطاء النتائج والملاحظات للقالب المعتمد في البحث، بل يرمز لها بنقطة كبيرة (●) وهذا النوع من العناوين يسمى العناوين السابحة، وهذه الأخيرة قد تتفرع عنها عناوين أخرى، فلا يجوز الترميز لها بالأرقام أو بالحروف، بل يرمز لها بمطة (-) وبهذه الكيفية يستطيع القارئ أن يحدّد الترتيب التنازلي لعناصر البحث بسهولة، فيعرف من خلال الرموز المعتمدة فيه مباشرة ما هو العنوان الذي يخضع للترتيب العام في البحث، وما هو العنوان السابح الذي يمكن حذفه دون أن يقع أيّ خلل في خطة البحث[1].

⌘ ⌘ ⌘

(1) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص93 وما بعدها.

الفرع الثامن

منهج البحث ومنهجيته

إنّ منهج البحث هو الطريقة المثلى التي تعتمد عليها من أجل حلّ مشكلة البحث والوصول إلى نتائج أقرب إلى الصّحة والموضوعية، ولقد صنّف علماء الغرب هذه المناهج واختلفوا في ذلك اختلافا بسيطا، فـ"هويتني" اعتمد على التصنيف التالي:

- أولا: **المنهج الوصفي**: الذي يتضمّن أشكالا، منها: المسح ودراسة الحالة وتحليل الوظائف والنشاطات، والوصف المستمر على مدى فترة طويلة، وهي (دراسة تتبّعية لمراحل معيّنة من النمو أو التطوّر) والبحث المكتبي والوثائق الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة.
- ثانيا: **المنهج التاريخي**: وهو المنهج الذي يعتمد على الوثائق ونقدها وتحليلها وتركيبها، وذلك كلّه من أجل فهم الماضي ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية.
- ثالثا: **المنهج التجريبي**: وهو المنهج الذي يقوم على استخدام التجربة في قياس وضبط المتغيّرات المختلفة.
- رابعا: **المنهج الفلسفي**.
- خامسا: **المنهج التنبئي**.
- سادسا: **المنهج الاجتماعي**.
- سابعا: **المنهج الإبداعي**[1].

ولم يختلف كثيرا عن هذا التصنيف تصنيف "ماركيز" الذي أضاف المنهج

(1) أحمد بدر، المرجع السابق، ص233 إلى ص235.

الأنثروبولوجي [1]، وكذلك صنع "جود" و"سكيتس" [2]، وقام كذلك بعض علماء العرب فصنّفوا تقريبا هذه المناهج على نفس منوال علماء الغرب، فـ"محمد طلعت عيسى" أرجعها إلى ستة، وهي: منهج دراسة الحالة والمنهج الاجتماعي، والمنهج التاريخي، والمنهج الإحصائي، والمنهج التجريبي، والمنهج المقارن [3]، وبنفس الخطوات تقريبا اقترح الأستاذ عبد الرحمان بدوي [4]، والأستاذ محمود قاسم [5]، والأستاذ عبد الباسط محمد حسن [6]، أما الأستاذ أحمد بدر فقد اقترح التصنيف التالي: البحث الوثائقي أو التاريخي، البحث التجريبي، المسح، دراسة الحالة، المنهج الإحصائي [7].

أما الأستاذ فريد الأنصاري، فقد اقترح في إطار العلوم الشرعية أربعة مناهج: المنهج الوصفي والمنهج التوثيقي، المنهج الحواري، المنهج التحليلي [8].

والذي يبدو أنّ أقرب هذه المناهج إلى العلوم الإسلامية وإلى تخصص الشريعة والقانون بشكل أخصّ: المنهج الوصفي التحليلي، الذي يضمّ دراسة الحالة أو المسح الذي يقوم على الاستبيان والمقابلة، والمقارنة بالبحث عن أوجه الشبه والاختلاف، ثم الوصول إلى الجمع أو الترجيح، والتحليل الذي يقوم على التفسير والنقد والاستنباط.

فالمنهج الوصفي يعرّف بأنّه عملية تقدّم بها المادة العلمية، أي عرض موضوع البحث عرضا إخباريا، بلا تعليل أو تفسير، فهو إذن يقوم على استقراء المواد العلمية التي تخدم إشكالا ما، أو قضية ما وعرضها عرضا مرتّبا ترتيبا منهجيا [9].

---

(1) أحمد بدر، المرجع السابق، ص236 إلى ص237.
(2) المرجع نفسه، ص237.
(3) المرجع نفسه، ص238 وما بعدها.
(4) المرجع نفسه، ص238.
(5) المرجع نفسه والصفحة.
(6) المرجع نفسه، ص239.
(7) المرجع نفسه، ص239 وما بعدها.
(8) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص79.
(9) المرجع نفسه، ص81.

وهذا المنهج الوصفي قد يأخذ شكل الدراسات المقارنة، وهي البحوث التي تسعى إلى إبراز مواطن الوفاق أو الخلاف بين قضيتين أو قضايا في موضوع واحد، مع تفسير ذلك وتعليله [1]، وهذا الشكل ينسجم بشكل أخصّ مع الدراسات المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

وقد يأخذ هذا المنهج الوصفي شكل المنهج التحليلي، وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكا أو تركيبا أو تقويما، فإذا كان الإشكال تركيبة منغلقة من التراث أو الفكر الإسلامي المعاصر، قام المنهج التحليلي بتفكيكها وإرجاع العناصر إلى أصولها، أمّا إذا كان الإشكال عناصر مشتّتة، فإنّ المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها ليركّب منها نظرية ما أو أصولا ما أو قواعد معيّنة، وأما تقويم إشكال ما، فمعناه القيام بنقده [2]، وعلى العموم فهذا المنهج يقوم على التفسير أي التفكيك، وعلى النقد أي التقويم وعلى الاستنباط أي التركيب [3].

ومن المنهج الوصفي الذي قد نحتاجه في الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون، تفسير بعض الظواهر الاجتماعية ذات الصلة بموضوع المقارنة، فمثلا لو قام الباحث بعقد مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري في موضوع الخلع، فإنّه من أجل معرفة -مثلا- ما إذا كانت ظاهرة الخلع في الجزائر على إثر التعديل الجديد رقم 05/ 02 ظاهرة إيجابية أم سلبية، فإنه بحاجة إلى المنهج المسحي أو دراسة الحالة ووسيلة جمع البيانات وعلى رأسها الاستبيان.

◆ **أولا: المسح ودراسة الحالة:** يعدّ المسح -وهو جزء من البحث الوصفي- عملية نتعرف بواسطتها على المعلومات الدقيقة المتعلّقة بموضوع البحث، ويتضمّن هذا المسح استخدام العيّنة المختارة اختيارا سليما، وذلك حتى تؤدّي إلى نتائج موثوق فيها، وإنّ الأساليب الرئيسة المستخدمة في المسح لتجميع البيانات هما: أسلوب الاستبيان وأسلوب المقابلة [4].

---

(1) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص112.
(2) المرجع نفسه، ص113.
(3) المرجع نفسه، ص120.
(4) أحمد بدر، المرجع السابق، ص299.

أمّا دراسة الحالة، فهي تهتم بجميع الجوانب المتعلّقة بشيء أو موقف واحد على الفرد أو المؤسسة أو المجتمع، ويقوم هذا المنهج على التعمّق في دراسة المعلومات بمرحلة معيّنة من تاريخ حياة هذه الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها [1]، وتشمل الحالة العناصر التالية:

1- **العنصر الأول**: ويشمل تعريف الشخص أو مجموعة من الأشخاص بتفصيل كبير.

2- **العنصر الثاني**: ويقوم فيه الباحث بعدها بتجميع كلّ المعلومات المتوفّرة، والتي لها أي علاقة ممكنة بتاريخ حياة وتطوّر الفرد المفحوص، وعندما ينتهي يمكن لهذا الباحث أن يرسم وأن يضع صورة كاملة ومستمرّة لخبرات هذا الشخص على مدى فترة معيّنة من الزمن، وبالتالي يقدّم لنا تفسيره لهذه الخبرات والأفكار [2].

مع ملاحظة أنّ هذه الخطوات قد تبدو شبيهة بالبحث الوثائقي، وهذا صحيح، لكن الفارق الوحيد هو أنّنا في دراسة الحالة نتناول الأشخاص الأحياء والجماعات الاجتماعية [3]، ولا يكاد يختلف هذا المنهج عن المسح، فهما يكمّلان بعضهما البعض، وكلّ منهما يعتمد على قواعد البحث الوثائقي أو التاريخي، وكلّ منهما أيضا يستخدم وسائل جمع البيانات كالاستبيان [4].

أما الفرق بين طريقة المسح ودراسة الحالة، فيكمن بصفة رئيسية في أنّ المسح يعدّ دراسة كمّية، حيث تتجمع البيانات من عدد كبير من الوحدات الفردية، أما في دراسة الحالة، فإنّ الباحث يفحص بعناية واحدة أو أكثر من هذه الوحدات، ويفضّل أن تكون هذه الحالات المفحوصة أكثر تمثيلا للمجتمع، وقد تكون المقابلة الشخصية أكثر الأساليب الشائعة المستخدمة في دراسة الحالة [5].

---

(1) المرجع نفسه، ص317.
(2) أحمد بدر، المرجع السابق، ص 322 وما بعدها.
(3) المرجع نفسه، ص 323.
(4) المرجع نفسه، ص320.
(5) المرجع نفسه، ص324.

◆ **ثانيا: الاستبانة وتسمى أيضا الاستبيان:** وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي تعدّ بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معيّن، ومن أهم ما تتميز به الاستبانة هو توفير الكثير من الوقت والجهد على الباحث [1]، وفي الغالب يتمّ تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء أساسية هي [2]:

1- **الجزء الأول:** المقدمة والتعريف بالباحث والدراسة: ويكون ذلك في العادة على صفحة مستقلّة هي الصفحة الأولى من الاستبانة.

2- **الجزء الثاني:** إرشادات تعبئة الأسئلة: مثل كيفية الإجابة على السؤال وعنوان الباحث، ويأتي هذا الجزء ضمن صفحة مستقلّة، وبعد الجزء السابق مباشرة.

3- **الجزء الثالث:** متن الاستبانة: وهو الجزء الرئيس في الاستبانة، ويتمّ فيها عرض لأسئلة الاستبيان، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع:

- **النوع الأول:** الأسئلة المفتوحة أو الحرّة.
- **النوع الثاني:** الأسئلة المغلقة أو محدودة الخيارات.
- **النوع الثالث:** الأسئلة المدمجة بين المفتوحة والمغلقة.
- **النوع الرابع:** الأسئلة التي تستخدم الصور والرسومات، والتي تستخدم عادة في حالة الأطفال أو التحليل النفسي.

وهذه الاستبانة تقوم في الغالب بدراسة ما يعرف بالعيّنة، وهي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها، وإجراء الدراسة عليها، ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة، ففي المثال السابق إذا تمّ اختيار 40 طالبا عيّنة للدراسة، فإن الباحث يقتصر في دراسته على ذلك العدد (40 طالبا) الذين تمّ اختيارهم، إلاّ أنّ النتائج التي يتوصّل إليها يتمّ تعميمها على جميع طلبة الشريعة والقانون إذا كانت العيّنة

---

(1) محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، ط02، الأردن، دار وائل، 1999م، ص63.

(2) المرجع نفسه، ص64 إلى ص68، ومن أراد تفصيل ذلك، فليراجع: المرجع نفسه، ص68 إلى ص72.

ممثّلة لكافة خصائص مجتمع الدراسة[1].

مع ملاحظة أنّ من الوسائل التي تعين الباحث على حسن اختيار المنهج الملائم في الدراسة هي إشكالية البحث واختيار الفرض، ونتيجة لذلك ينبغي قبل اختيار المنهج البحثي الصحيح أن تدرس كلّ مشكلة على حدة على ضوء خواصها المميّزة، والبيانات والمعلومات المتوفرة[2].

ولا يرى الأستاذ أحمد بدر مانعا من استخدام منهجين أو أكثر من هذه الأشكال العامة لحلّ مشكلة البحث، فليس هناك -حسبه- من سبب يحول بين الباحث ومحاولة الوصول إلى حلّ لمشكلته بدراسة تاريخها عن طريق المنهج التاريخي الوثائقي ثم المنهج الوصفي المسحي، أي أنه إذا كان العرف المتبع هو تطبيق طريقة واحدة للبحث فقط في أي دراسة مطلوبة إلاّ أن ذلك لا يحول بين الباحث وبين استخدام طرق بحث أخرى إضافية مكمّلة[3]، وهذا الرأي -في تقديري- لابدّ أن يؤخذ بشكل من التحفّظ، ذلك أنّ بعض الطلبة يعتمد على المنهج المقارن في الدراسات القانونية، ولأنه يذكر بعض المعلومات التاريخية دون أن يتقيّد بالمنهج التاريخي، يعتقد أنه اعتمد على المنهج التاريخي، ولهذا فإنّ الإقرار فرضا باعتماد أكثر من منهج واحد يتوقّف على جدّية الباحث في اعتماده فعلا على تلك المناهج وألاّ يكتفي بالمنهج الواحد.

أمّا منهجية البحث، فنعني بها في البحوث الإسلامية الخطوات الشكلية والموضوعية والمصطلحات التي يعتمد عليها الطالب الباحث، وتكون عادة في طريقة عزو الآيات القرآنية، وفي كيفية تخريج الأحاديث والآثار، وبيان ترجمة الأعلام والأماكن، والتعريف بالمصطلحات الشرعية والقانونية، وذكر أقوال الفقهاء في المسألة، وأقوال شارحي القانون في المسائل القانونية، والنظر في اجتهادات المحكمة العليا، ووسيلة التعامل مع المصادر وبناء الفهارس...

---

(1) محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص84، ومن أراد تفصيل ذلك فليراجع: المرجع نفسه، ص84 إلى ص103.

(2) أحمد بدر، المرجع السابق، ص241.

(3) المرجع نفسه، ص242.

المطلب الثالث

مرحلة الإعداد للبحث وكتابته

الفرع الأول: جمع الوثائق والمعلومات.

الفرع الثاني: قراءة الوثائق والمعلومات وتدوينها.

الفرع الثالث: كتابة البحث وقواعده العلمية.

المطلب الثالث

مرحلة الإعداد للبحث وكتابته

الفرع الأول: جمع الوثائق والمعلومات.

الفرع الثاني: قراءة الوثائق والمعلومات وتدوينها.

الفرع الثالث: كتابة البحث وقواعده العلمية.

الفرع الأول

جمع الوثائق والمعلومات

يمكن النظر إلى هذا العنصر من زاويتين:

❖ **أولا: الوثائق، معناها وأنواعها**: الوثائق العلمية هي كلّ المصادر و المراجع التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث، قد تكون -هذه المعلومات والمعارف- مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية [1] ، وأما أنواعها، فيمكن التمييز بين نوعين هما: المصادر والمراجع.

1- **النوع الأول**: المصادر: وتسمّى أيضا "المصادر الأوّلية"، وهي أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما، ومن التعاريف المختارة لها أنّها "الوثائق والدراسات الأولى منقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلّفين ثقات أسهموا في تطوير العلم، أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرفا مباشرا فيها، أو كانوا هم الواسطة الرئيسة لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة.."[2] .

هذا ويلاحظ أنّ وصف المصادر بالوثوق بها لا يعني صحّة المعلومات التي تتضمّنها المصادر ومصداقيتها العلمية، بل المراد من ذلك هو أصالتها أي موثوق فيها من حيث أنّها وثائق أصلية غير محدثة أو مزورة[3] .

بالإضافة إلى أنها من أهمّ المقاييس في تقدير جودته، فإذا كانت مصادر معتمدة صادقة أو مخطوطات نادرة موثقة كانت للبحث وزنه وقيمته العلمية[4] ، ومن بين البحوث التي تعدّ أهمّ

---

(1) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص55، وانظر أيضا: رشيد شميشم، المرجع السابق، ص68.

(2) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص39.

(3) رشيد شميشم، المرجع نفسه، ص69.

(4) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع نفسه والصفحة.

المصادر الأصلية للبحوث القانونية ما يلي[1] :

- المواثيق الوطنية والدولية.
- المذكرات الإيضاحية للقوانين أو محاضر اجتماع الهيئة التشريعية الصادرة عنها.
- الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية.
- الدساتير.
- المؤتمرات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية.
- الأحكام والقرارات القضائية.
- نتائج المقابلات الشخصية، والإحصائيات الرسمية.
- التصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية.
- الأفلام التوثيقية والشهادات الحيّة والوثائق الرسمية التي تتضمّن أحداثا معيّنة ذات آثار قانونية.

2- **النوع الثاني: المراجع**: وتسمى "المصادر غير الأصلية" و"المصادر غير المباشرة"، وهي "التي تعتمد في مادّتها العلمية أساسا على المصادر الأوّلية، فتتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص" [2].

إنّ التمييز بين المصدر الأصلي والمصدر الثانوي يكون بناء على موضوع البحث، فإذا كان موضوع البحث حول آراء الإمام أبي حامد الغزالي في أصول الفقه، فإنّ مصادر البحث هي كلّ ما كتبه الإمام مثل المنخول والمستصفى وشفاء الغليل، أما الأعمال العلمية الأخرى التي قامت على دراسة هذه المؤلفات من بحوث وشروح وحواشي ومختصرات، فإنّها تعدّ مصادر ثانوية [3].

(1) انظر: رشيد شميشم، المرجع السابق، ص69 وما بعدها.
(2) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص39.
(3) المرجع نفسه، ص40.

وذهب البعض الآخر إلى أنّ كلمة "المراجع" تعني كلّ شيء رجع إليه الباحث أثناء بحثه فأفاد منه فائدة ثانوية، كما لا يمانع بعضهم بإطلاق كلمة مصدر على كلا النوعين وعدم الميل إلى تلك التفرقة، والمهمّ أنّ البحث الأصيل هو الذي يعتمد على النوعين المصادر والمراجع[1].

وتبدو الأهمية العلمية للمصدر الأصيل في أنّه لدى توافر مصادر متعدّدة عن فكرة واحدة في البحث، فالبدء في الهامش إنّما يكون بالمصدر الأقدم، لأنّه هو الأصل وبخاصة إذا كان اعتماد المتأخر على السابق واضحا[2].

هذا ويمكن تقديم المصدر المتأخر إذا كان المصدر الأوّل المنقول عنه مفقودا، أو مخطوطا، لا يتمكن القارئ من الحصول عليه، أو احتوى المصدر المتأخر جوانب في البحث لم يستوعبها المصدر المتقدم[3].

◆ **ثانيا: عملية التوثيق: "البيبليوغرافيا"**: إنّ كلمة البيبليوغرافيا مكوّنة من (graphy biblio) وهو الرسم أو التخطيط أو الكتابة[4]، وقد أخذت عن اللغة اليونانية القديمة، ومعناها كتابة الكتب، وبعد عام 1761م، أصبحت تطلق على من يؤلّف أو ينسخ الكتب، وفي عام 1763م، تطوّر مفهومها إلى الكتابات التي تصف الكتب، ولا زالت إلى يومنا هذا بمعنى "وصف الكتب" أي أنّها تعني إعداد قوائم بالكتب ومعرفة مؤلّفيها وموضوعاتها، وكافة بيانات النشر[5].

وهكذا أصبح التوثيق من المصطلحات العلمية الحديثة، يعرّف بأنّه شكل من أشكال العمل البيبليوغرافي، وظيفته التحليل ونقل وتجميع وتصنيف الوثائق واستعمالاتها[6]، أما التكثيف فهو أيضا مصطلح جديد للاستعمال في التوثيق، وظيفته

---

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص40.
(2) المرجع نفسه، ص41.
(3) المرجع نفسه والصفحة.
(4) رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص362.
(5) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص71 وما بعدها.
(6) رجاء وحيد دويدري، المرجع نفسه، ص375.

تحليل الوثيقة ومحتواها الموضوعي، أو هو: عملية تحليل موضوعي للكتاب أو الدورية من أجل توصيل المعلومة للقارئ بسرعة [1].

وإذا كان الإنجاز المادي للبيبليوغرافيا يستغرق وقتا طويلا، إلاّ أنّ فوائده عديدة منها: أنّ هذا الوقت سيربحه الباحث فيما بعد عند استعمال هذه المصادر، فضلا عن أنّ هذه العملية ستجعل الباحث يطمئن على وجود هذه المصادر التي سيعتمد عليها في بحثه، وستتاح له فرصة التركيز على المصادر غير المتوفرة في المكتبات المحلّية.

ومن فوائد هذا التوثيق أيضا أنّ الباحث يتمكن من معرفة كل البحوث التي سبقته في موضوع بحثه، ومن ثمّ ينطلق من حيث انتهت إليه تلك البحوث، حتى لا يقع في التكرار واجترار ما وصلت إليه البحوث من نتائج، وإنّ الاطلاع على هذه المصادر ستقوده إلى معرفة مصادر أخرى أيضا [2].

ويجب على الباحث أن يدوّن المعلومات في بطاقات، تخصص كل بطاقة لمصدر واحد، وتجمع في ملف أو صندوق خاص، ويفضّل أن ترتّب حسب الحروف الهجائية أو الأبجدية حتى تكون هذه البطاقات فيما بعد المرجع في عملية كتابة قائمة المصادر في نهاية البحث [3]، وينصح أيضا أن تكتب المعلومة من المصدر حسب خطة البحث، أي حسب الأبواب والفصول والمباحث، وأهمّ البيانات التي يجب أن تدوّن في البطاقة ثلاثة هي:

1- البيان الأوّل: رقم الكتاب ومكان وجوده في مكتبة ما، أو قد يكون خاصًا، وفائدة هذا هو تسهيل الرجوع إلى المصدر كلما احتاج إليه [4].

2- البيان الثاني: اسم المؤلّف ولقبه: ويفصل بينهما بفاصلة، وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلّف يذكر جميع أسماء المؤلّفين وألقابهم بنفس الطريقة الأولى موصولا بينها بحرف "الواو"، أو يذكر اسم مؤلف واحد ثم عبارة "وآخرون"، بالإضافة إلى اسم المؤلّف ولقبه لابدّ من كتابة عنوان الكتاب كاملا، ثم العنوان الثانوي إن وجد.

(1) رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص375.
(2) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص72.
(3) المرجع نفسه، ص73.
(4) المرجع نفسه، ص75 وما بعدها.

3- البيان الثالث: ويتعلق ببيانات النشر، وهي الطبعة وعددها إن وجدت، اسم دار النشر والبلد، ثم رقم الجزء إن وجد مع رقم الصفحة، ويمكن تتبع النماذج التطبيقية التالية[1]:

- النموذج الأول: والمتعلق بالكتب، فإنّ البطاقة المخصّصة لكتاب له مؤلف واحد تكون وفق الشكل التالي:

1997 مكتبة كلية العلوم الإسلامية/الجزائر سليمان ولدخسال: السّلم في الفقه السياسي الإسلامي، دار الأصالة الجزائر، الطبعة الأولى، 1435هـ/2014م.

وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلّف، فتتّبع نفس الخطوات السابقة، مع كتابة جميع أسماء المؤلفين، أو كتابة اسم واحد منهم مع زيادة عبارة "وآخرون"، والكتاب الذي لا يعرف له مؤلف، ففي مكان اسم المؤلّف تكتب عبارة مؤلّف مجهول، والكتاب المحقّق يضاف بعد اسم المؤلّف اسم المحقّق أو المعلّق.

أمّا الكتاب الذي تمّ تأليفه من قبل هيئة علمية، فبدل اسم المؤلّف تكتب اسم الهيئة، وإذا كان الكتاب قام بجمعه وتصنيفه مصنّف أو عدد من المصنّفين فلابدّ من اعتماد النموذج التالي:

3333 المكتبة الوطنية/الجزائر الجندي فريد عبد العزيز "جمع وتصنيف": جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي من تفسيره، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.

---

(1) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص76 إلى ص82، وانظر: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص47 إلى ص66.

أمّا الكتاب المترجم فيعتمد على نفس الخطوات السابقة، مع كتابة اسم المترجم بعد اسم المؤلّف وعنوان الكتاب.

- **النموذج الثاني**: والمتعلّق بالدوريات، وهي الأعمال التي تصدر في شكل مطبوع دوريا "يوميا أو أسبوعيا أو شهريا"، فإنّ المعلومات التي تدوّن بشأنها تكون كما يلي:

- اسم المؤلف ولقبه.
- عنوان المقال.
- عنوان المجلة.
- رقم العدد.
- تاريخ إصدار المجلة.
- رقم الصفحة أو الصفحات المخصّصة للمقال، ومثالها:

2010
مكتبة كلية العلوم الإسلامية/الجزائر
سليمان ولدخسال: صلة مقاصد الشريعة بالسياسة الشرعية، مجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر العدد 20، 1431هـ/2010م، ص166 إلى ص192.

ونفس الخطوات تتّبع إذا كان المقال منشورا في جريدة يومية:

- اسم المؤلف ولقبه.
- عنوان المقال.
- عنوان الصحيفة ومكان صدورها.
- تاريخ النشر.
- عدد الصحيفة أو الجريدة.
- أرقام الصفحات.
- رقم العمود بالنسبة لصفحة بداية المقال.

- **النموذج الثالث**: والمتعلّق بالمخطوطات، فيكتب وفق النموذج التالي:

5123
المكتبة الوطنية/الجزائر
الدبوسي أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى: الأسرار في الأصول والفروع، أصول الفقه، نسخ عادي، 619هـ، مكتبة أحمد الثالث، 2/29، اسطنبول، نسخة أصلية.

- **النموذج الرابع**: والمتعلّق بالرّسائل الجامعية، فلابدّ من اعتماد البيانات التالية:

- اسم المؤلف ولقبه.
- عنوان الرسالة أو الأطروحة.
- نوع البحث (ماجستير، ماستر، دكتوراه).
- اسم الكلية والجامعة التي قدّمت فيها الرسالة.
- تاريخ المناقشة، (ذكر السنة فقط).

- **النموذج الخامس**: والمتعلق بالوثائق الحكومية، فإنّ البيانات في البطاقة ترتّب كالآتي:

- اسم الدولة.
- اسم السلطة الصادرة عنها تلك الوثيقة.
- نوع الوثيقة.
- بيانات النشر.

ومثالها:

المملكة العربية السعودية
وزارة البترول والثروة المعدنية
نظام المؤسسة العامة للبترول والمعادن
مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، 1384هـ.

- النموذج السادس: والمتعلّق بالنصوص القانونية والتنظيمية، وكذا الأحكام والقرارات القضائية، فأمّا الأولى فتتضمّن ما يلي:

- اسم الدولة.
- اسم السلطة المصدرة لهذه النصوص.
- نوع القانون "أمر، قانون، مرسوم، قرار...إلخ".
- رقم القانون.
- تاريخ صدور القانون.
- عدد الجريدة الرسمية وتاريخ صدورها.
- أرقام الصفحات.

وأما الثانية، فتكون على الشكل التالي:

- عنوان القضيّة، "وتكتب الحروف الأولى من اسم المدَّعِي والمدَّعَى عليه".
- اسم المحكمة أو المجلس.
- اسم البلد.
- رقم القضية والتاريخ.

- النموذج السابع: والمتعلق بالأحاديث التلفزيونية والإذاعية والمقابلات الشخصية، فأمّا الأولى فتكون كما يلي:

- اسم المتحدّث: لقبه ثم اسمه.
- عنوان الحديث.
- اسم الإذاعة أو القناة.
- اسم البلد ثمّ التاريخ.

وأمّا الثانية فتكون وفق البيانات التالية:

- موضوع المقابلة.
- اسم الشخص.

- صفة الشخص.

- المكان الذي أجريت فيه المقابلة.

- تاريخ إجراء المقابلة.

- **النموذج الثامن:** والمتعلّق بالمعلومات التي تؤخذ من الشبكة العنكبوتية، فلقد أصبح استخدام الإنترنيت في مجال شراء الكتب ينافس الوسائل التقليدية، مما يجعل أمر التوصّل إلى ما يهدف إليه الباحث أو الطالب من مطالب علمية سهلا وسريعا وغير مكلف[1].

وبياناته تؤخذ بهذا الشكل:

- لقب واسم الكاتب.

- عنوان البحث.

- اسم الموقع الإلكتروني.

- تاريخ الاطلاع على هذا البحث، ومثاله[2]:

الدخيل سليمان بن صالح، التعويض عن الأضرار المترتبة على المماطلة في الديون، بحث منشور على شبكة الإنترنت www.almeshkat.net تاريخ الاطلاع: 2009/09/11م.

⌘ ⌘ ⌘

(1) رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص366.

(2) إبراهيم رحماني: خطوات رئيسية في كتابة البحوث الجامعية "العلوم الإسلامية"، ط01، الوادي، الجزائر، مطبعة سخري، 2013م، ص27 وما بعدها.

الفرع الثاني
قراءة الوثائق والمعلومات وتدوينها

وهذا العنصر يتطلب البحث في كيفية قراءة الوثائق، وفي طريقة تدوين المعلومات منها، وهذا على الشكل التالي:

❖ أولا: قراءة الوثائق والمعلومات: إنّ قراءة الوثائق والمراجع، يتطلّب وقتا وجهدا، ولهذا نبّه علماء المنهجية إلى ثلاثة أنواع من القراءة:

1- النوع الأول: القراءة السريعة[1]: وتسمّى أيضا القراءة الاستطلاعية أو الكاشفة أو الخاطفة[2]، وتكون عادة بالاطّلاع على فهرس الكتاب، واختيار الموضوعات التي تتعلّق بموضوع البحث لقراءتها[3]، وتكون أيضا بقراءة المقدّمة والخاتمة[4].

وفائدة هذه القراءة تظهر في تحديد الموضوعات التي لها صلة بالبحث، وتحديد مدى قيمتها، إذ كثيرا ما تكون عناوين الموضوعات جذابة، لكن محتواها يكون ضحلا للغاية فيصار إلى استبعادها من قائمة المصادر والمراجع[5]، ومن فوائدها أيضا التعرّف على مصادر جديدة، لا تأخذ وقتا طويلا[6].

2- النوع الثاني: القراءة العادية المتأنية: وتكون بالاطّلاع على الموضوعات التي لها صلة بالبحث، وفهم معانيها ومغازيها، والاقتباس منها، وتدوين ذلك على البطاقات الخاصة[7].

---

(1) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص71.
(2) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص83.
(3) مهدي فضل الله، المرجع نفسه والصفحة.
(4) رشيد شميشم، المرجع نفسه والصفحة.
(5) مهدي فضل الله، المرجع نفسه والصفحة.
(6) رشيد شميشم، المرجع نفسه، ص85.
(7) مهدي فضل الله، المرجع نفسه، ص72.

3- **النوع الثالث: القراءة المتعمّقة الفاحصة:** وهي قراءة المصادر والمراجع المهمّة التي لها صلة وثيقة ومباشرة بالبحث قراءة نقدية دقيقة، وفي هذه المرحلة يفكّر القارئ مليًا فيما يقرأ، فيحلّل ويركّب ويقابل ويستنتج [1]، وحتى تكون هذه القراءة الأخيرة ناجحة وموفّقة، فإنّ الطالب ينصح بألاّ يقدم على القراءة وهو يشكو مرضا، أو يعاني إجهادا جسديا، أو توترا نفسيا، لأنّ حالته العقلية ستتأثر بذلك حكما، وتعود عليه القراءة بمردود سلبي وفهم خاطئ، وكثيرا ما يحصل مثل هذا الأمر مع الطالب الذي يعاني من مشكلة ما: صحية، نفسية، عائلية، عاطفية [2].

وينصح أيضا أن ينظّم أوقات القراءة، وألاّ يقرأ في الأوقات غير المناسبة، كالأوقات المخصّصة للعبادة أو للعمل أو للنشاط المنزلي أو للطعام أو للراحة، وألاّ يستطرد في قراءة أمور لا تتّصل بموضوعه عن المصدر الذي بين يديه [3].

ومن فوائد هذه القراءة فهم الموضوع بشكل أوسع والتعمّق في تفاصيله وجزئياته، وبالتالي اكتساب أفكار جديدة والتحكّم في نظام التحليل والذي يعني قوّة الاستنتاج والربط بين الأفكار والمفاهيم، فضلا عن اكتساب سلامة اللغة والأسلوب العلمي والفنّي الذي يلائم تخصص الباحث ومهارته في تقسيم البحوث والتحكّم في القوالب المنهجية، مع الشجاعة الأدبية التي تؤهله إلى بناء شخصيته المستقلة مع تواضع وأدب عال، حتى لا يكون بحثه مجرد تكرار لما سبقه من بحوث [4].

❖ **ثانيا: تدوين المعلومات:** وتسمى أيضا توزيع المادة المقمشة "التصنيف" [5]، فبعد أن يستكمل الباحث قراءة كل المصادر والمراجع المتعلّقة بموضوع بحثه يقوم بنقل ما يريد نقله على البطاقات الخاصة بذلك [6]، والتقميش لغة هو جمع الشيء من هاهنا وهاهنا، أما

---

(1) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص72.
(2) المرجع نفسه والصفحة.
(3) عبد العزيز الربيعة، المرجع السابق، ج01، ص142 وما بعدها.
(4) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص87 وما بعدها.
(5) مهدي فضل الله، المرجع نفسه، ص72.
(6) المرجع نفسه والصفحة.

اصطلاحا فهو عملية جمع المعلومات الموثّقة من مصادرها بواسطة الجذاذات -أي البطاقات وما شابهها[1]-، وعليه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع هي:

1- النوع الأول: الجذاذات أو البطاقات: والجذاذات جمع جذاذة "بطاقة"، وتصنع من الورق المقوّى، وغالبا ما يكون مقاسها: 10 X 14سم، ويلزم أن تكون متساوية الحجم، والغالب أن تشترى مجهّزة، ومن الممكن أن تصنع من طرف الباحث، وتدوّن المادة فيها على وجه واحد، وتكون بالحبر وبخط واضح، وقد تدوّن بالتصوير في الجذاذة أو في ورقة خفيفة تلصق بالجذاذة، ويفعل ذلك بعض الباحثين تجنّبا لمشقة الكتابة، لكنّ التجارب دلّت على أنّ الكتابة أكثر نفعا للباحث وأمكن في تنظيم جزئيات المادة[2] ، وهنالك نظامان متّبعان لمكان وضع الجذاذات[3] :

أ) نظام الصناديق: وهو يقوم على التخطيط لوضع الجذاذات فيه حسب التبويب الموجود في خطّة البحث، توضع في صندوق خشبي حتى تظل محفوظة طيلة مدّة البحث.

ب) نظام الظروف المتعدّدة الأحجام: يضع جذاذات كلّ باب أو فصل أو مبحث في ظرف خاص متين، ويسجّل عليه عنوان الباب أو الفصل أو المبحث، وانتقدت هذه الطريقة كونها غير عملية، بحيث يصعب اصطحاب الصندوق إلى المكتبات[4] ، ومع ذلك فإنّ البعض يرى أنّها أكثر ضبطا وأجمع للتركيز وأيسر للتصنيف، وأكثر استعمالا من طرف الأساتذة الكبار.

ويستحسن إلى جانب ذلك استعمال مذكّرة خاصة بالبحث لتسجيل الأفكار المهمّة التي تعنّ له فجأة، ذلك أنّ العمل المكتبي أو المرجعي قد ينقطع، لكنّ العمل الذهني لا ينقطع[5] .

2- النوع الثاني: الملفات أو نظام "الدوسيه": وهو عبارة عن غلاف سميك تثبت بداخله أوراق من الحجم العادي، تستخدم لجمع المعلومات وتصنّف حسب فصول البحوث

---

(1) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص135.

(2) عبد العزيز ربيعة، المرجع السابق، ج01، ص145.

(3) المرجع نفسه، ج01، ص155 وما بعدها.

(4) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص95.

(5) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص135 وما بعدها.

وأبوابه [1]، وكلما امتلأت الأوراق المخصّصة لمادة مبحث ما، أمكنه أن يضيف من الأوراق ما يحتاج إليه لتدوين مادّة لهذا المبحث، وهي ميزة هامة يمتاز بها الدوسيه عن غيره [2]، ويتميّز أيضا عن الجذاذة أنّ الدوسيه يمكن أن يكتب فيه نصوص أكثر من مصدر، ولكن لفكرة واحدة، أما الجذاذة فلا يكتب فيها سوى نصّ واحد لفكرة واحدة [3]، ومن محاسنه أيضا سهولة اصطحابه إلى المكتبات، وإمكانية إضافة أو حذف المعلومة، فهو أسلوب عمليّ سهل الاستعمال [4].

د- **النوع الثالث: الملفات الإلكترونية:** لعلّ من الأمور التي أصبحت أكثر تداولا ويسرا نظام الحواسيب، بحيث يمكن للباحث أن يجمع المعلومات من الوثائق والمصادر ويضعها في ملفات إلكترونية داخل حاسوبه، وهي عملّية سريعة ودقيقة، ويستطيع فيها أن يضيف المعلومات أو أن يحذف، بل يستطيع أن يكتب ما شاء لسعة المساحة، لكنّ عيوب هذه الملفات إمكانية تعرضها للتلف أو الضياع، ولهذا ينصح بأن ينسخ عنها أكثر من مرة واحدة، ويضعها في أقراص صلبة أو في أقراص مضغوطة أو في قرص فلاش... إلخ

هذا ولابدّ لكلّ بطاقة أو ملّف من أمور ثلاثة مجتمعة: بيانات المرجع الذي أخذت منه المعلومة، والمعلومات التي أخذت من ذلك المرجع، والموضوع الفرعي وفائدة عنوان الموضوع الفرعي، حتى لا يضطرّ الباحث لقراءة كلّ البطاقات أو الملفات ليعرف ما تحتويه [5].

ومن أهمّ ضوابط العمل بنظام البطاقات أو الملفات:

أ) أن ينقل النص بأمانة كاملة، ولا يتصرف في لفظه إلاّ إذا كان موطن الفائدة في المصادر واسعا جدا، فهنا يتمّ تقييد ذلك بضبط الصفحات من صفحة كذا إلى صفحة كذا، مع ضرورة اقتناء الكتاب أو تصوير المقصود منه حتى يتمكن من الرجوع إليه متى شاء [6].

---

(1) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص13.
(2) عبد العزيز ربيعة، المرجع السابق، ج01، ص158.
(3) عبد العزيز ربيعة، المرجع نفسه، ج01، ص158.
(4) المرجع نفسه والصفحة، انظر: رشيد شميشم، المرجع السابق، ص95.
(5) رشيد شميشم، المرجع نفسه، ص96.
(6) فريد الأنصاري، المرجع نفسه، ص136.

ب) أن يكتب التعليق المناسب على كلّ نص أسفله مع تمييز النص بعلامة الاقتباس الحرفي أو المباشر[1].

ج) أن ينقل النصّ بأسلوبه الخاصّ، وهو المعروف بالاقتباس غير المباشر، بينما الأفكار تكون للمؤلف، وهو الغالب في البحث العلمي، وفائدة هذا أنّ الباحث يكون قد حضّر الأفكار وصاغها للتدوين النهائي، ومع ذلك لا ينصح به كثيرا إلاّ إذا كان لديه الوقت الكافي والتركيز الجيّد أثناء الكتابة[2].

وبعد كلّ هذا يبدأ من جديد بقراءة دقيقة ومتفحّصة للبطاقات أو الملفات من أجل تجميع البطاقات المتشابهة في موضوعها، وفرز بعضها عن بعض، بغاية توزيعها على أبواب الرسالة أو فصولها، وفائدة كلّ هذا حتى يصل الباحث إلى مدى قصور أو كفاية المعلومات المجمّعة، وقد يحمله ذلك إلى استكمال النقص أو التخلي عن بعض المعلومات، وتسمّى هذه العملية بالتصنيف، أي تصنيف المعلومات بحسب موضوعاتها، وتوزيعها حسب خطة البحث[3]، فضلا عن أنّ المعلومات والأفكار تكون جاهزة للمرحلة الأخيرة وهي مرحلة التحرير وإخراج البحث في شكله المادّي إلى الجمهور.

❖ ❖ ❖

(1) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص136.
(2) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص96.
(3) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص72.

الفرع الثالث

كتابة البحث وقواعده العلمية

إنّ مرحلة كتابة البحث هي آخر مرحلة حاسمة، لهذا لابدّ على الباحث أن ينجح في تتبع خطواتها مع الاستعانة بملاحظات الأستاذ المشرف، ومن هذه الخطوات والقواعد ما يلي:

◆ أولا- نظام وقواعد الاقتباس: لعلّ من أهمّ النصائح التي تقدّم للباحث وهو يقوم بالاقتباس ما يلي[1]:

1- عدم الإفراط في كثرة الاقتباس من المصادر، لأنّ ذلك يوحي بأنّه يستخدم تفكير سواه دون أن يتحمّل بنفسه عبء البحث والدراسة، رغم أنّ الاقتباس دليل على القراءة الواسعة والمعرفة التامة للأفكار.

2- الحاجة إلى الخبرة والتركيز في الاقتباس حتى يميّز الباحث بين الهام والأهمّ ومما لا أهمية له، ومن أسوأ الأشياء أن يسوق الباحث اقتباسا لا يرتبط بكلامه ارتباطا دقيقا.

3- على الباحث ألاّ يكرّر نصا مقتبسا في بحثه، بحيث لا يعيده مرة ثانية إلاّ في حالة الضرورة، ويشير إليه باقتضاب.

ومن أهم طرق الاقتباس[2]:

أ) نقل الباحث نصا كاملا، ويسمّى ذلك بالاقتباس الحرفي أو المباشر، وهذا الاقتباس يكون غالبا في النصوص القرآنية والحديثية، ومثل استشهاد الباحث برأي مؤلّف، وبالتعاريف الشرعية الاصطلاحية والنصوص القانونية.

(1) رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص382.
(2) المرجع نفسه، ص382 وما بعدها.

ب) إذا كان الاقتباس لا يتجاوز ستة أسطر بوضع بين قوسين، أما إذا تجاوزها فإنّ الباحث يحاول أن يكتفي بأهم الأفكار مع حذف الأقل أهمية، وهذا بوضع نقاط متتابعة (...) حتى يحافظ على الأسطر الستة للاقتباس.

ج) إذا كان الاقتباس غير مباشر أو ليس بحرفي، وهو الأكثر شيوعا، فالأفضل أن يشير الباحث إلى المصدر الذي اقتبس منه بذكر عبارة "ارجع إلى..." أو "انظر"، ويذكر اسم المصدر والصفحات، والبعض لا يفضّل عبارة "ارجع إلى.." بل يرى إيراد المصدر أو المرجع كالمعتاد.

د) قد يرغب الباحث أحيانا في التعليق على نصّ اقتبسه، وهنا يشير إلى النص الأصلي و يضع فيما بعد التعليق.

هـ) إذا وقف الباحث على خطأ في فقرة اقتبسها يكتب بعد الخطأ هكذا بين قوسين (هكذا) إشارة إلى أنّ الخطأ ورد في الأصل.

و) قد يصل الباحث إلى نتائج معيّنة على أنها نتاج ذهنه ويكتشف فيما بعد أنّ هناك من وصل إلى نفس النتائج، وهنا لا بأس من الإشارة في الهامش إلى المصدر من أجل تدعيم رأيه مع ذكر عبارة "انظر هذا الرأي"...[1].

ز) لابدّ من التصريح بأسماء الكتب والمؤلّفين الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم اعترافا بفضلهم، فهذا عنوان الشرف والأمانة العلمية[2].

ح) ومن الضوابط كذلك طلب العلوّ في الإسناد -كما يعبر المحدّثون- فالسند العالي هو ما كان أقرب إلى الأصل، وعليه فإنّه لا يجوز لباحث أن ينقل نصا عن مصدر ما بواسطة مرجع حديث أو قديم -وهو المعبر عنه بالإحالة- إلاّ إذا عدم المصدر أو استحال الوصول إليه، أما وهو مطبوع متداول، أو مخطوط يعلم مكانه، ولا حاجز يمنع منه، فإن التوسّط إليه بكتاب آخر

---

(1) رشيد شميم، المرجع السابق، ص103.
(2) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص91.

... مما يقلّل من قيمة الاعتماد على بحث تلك
علامة على ضعف الضبط، والتهاون في النقل، مما يقلّل من قيمة الاعتماد على بحث
سمته[1].

ثانيا: نظام وقواعد التهميش الهوامش عبارة عن مدوّنات خارجة عن النص ولكنها جزء لا يتجزأ منه، ويسميها بعض الباحثين "الحواشي" ويفضّل استعمال الهامش لما وقع في أسفل النصّ، والحاشية ما أحاط بالنصّ من فراغات جانبية وعلوية[2]، ومن فوائد وغايات نظام الهوامش ما يلي[3]:

1- ذكر المصادر التي استقى الباحث منها مادّته، سواء كان مصدرا أصيلا أو ثانويا، مطبوعا أم مخطوطا، رواية شفوية أم صورة، أو أيّة وثيقة أخرى، وهدف الباحث من إيرادها مصدرا هي أنها مستندات دراسته وبراهين وأدلة على ما يسوق من أفكار من جهة، وكذا إرشاد القارئ إلى المصدر حتى يعينه ذلك على توضيح فكرة ما.

2- إيضاحات وشروح لتفصيل أمور وردت في المتن ولا تدخل في صلب الموضوع، حيث إنّها إذا ذكرت في المتن تقطع اتساق البحث وتسلسله، ومن هذه الإيضاحات ترجمة الأعلام والأماكن، أو شرح كلمات لغوية غامضة أو إضافات توضيحية.

3- مناقشة رأي أو نقد نص، أو دليل يرتبط بالحقيقة المهمّشة، أو طرح آراء مختلفة حول أمر ما، مؤكّدين ممّا ذكر أن الغرض الرئيس من الهامش التوضيح لا إضافة معلومات جديدة أو استطرادات لا يحتاجها الباحث.

4- إحالة القارئ إلى مكان آخر من البحث، بحثت فيه الفكرة بحثا أكثر تفصيلا.

5- الإشارة إلى مصادر أخرى ينصح بقراءتها.

وللتهميش طرق منها[4]:

---

(1) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص143.
(2) رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص451.
(3) المرجع نفسه، ص451 وما بعدها.
(4) المرجع نفسه، ص452 وما بعدها.

أ) الطريقة الأولى: التهميش في أسفل الصفحة: ويتنوّع إلى:

- النوع الأول: الترقيم المتسلسل لكل صفحة، وهنا تختصّ الأرقام بكل صفحة، وهي أسهل الطرق، وأكثرها شيوعا، تدوّن فيها المعلومات في الحاشية وفق الأرقام التي وضعت في متن الصفحة.

- النوع الثاني: الترقيم الكلّي المتسلسل لكلّ فصل، بحيث يبدأ الترقيم بـ "1" ثم تتابع الأرقام حتى نهاية الفصل، وتكون هذه غالبا في المقالات العلمية وبعض الكتب التجارية.

- النوع الثالث: الترقيم الكلّي المتسلسل للبحث كلّه، بادئا بالرقم "1"، ثم الذي يليه حتى نهاية البحث، ومن عيوب هذا النوع الثالث أو الثاني أنّ الرجوع إليها ليس بنفس السهولة التي يجدها القارئ في النوع الأول، كما يصعب إضافة أو حذف بعض التعليقات في الصفحات الأولى من الفصل، إذ يؤدي إلى تغيّر رقم التسلسل[1].

ب) الطريقة الثانية: التهميش في نهاية الفصل: يعطي الباحث رقما متسلسلا لكلّ فصل على حده، وتجمع كل الهوامش والتعليقات في نهاية الفصل مع الإشارة إلى أرقام الهامش في متن البحث، وهذه أيضا طريقة تستعمل في بعض الكتب العلمية.

ج) الطريقة الثالثة: التهميش في نهاية البحث: تجمع التهميشات كلّها في نهاية البحث وتعطى رقما متسلسلا منذ بداية البحث حتى نهايته، مع الإشارة إلى الأرقام في متن البحث.

هذا ويفصل في جميع الحالات صلب البحث عن الهوامش بخط أفقي، ويكون حجم الخط في الهامش أقل من حجم الخط في المتن، وأما تدوين بيانات النشر عن المصدر لدى أول مناسبة وعندما يتكرر، فلابدّ أوّلا من ذكر جميع بيانات النشر[2]، وهذا عند استعمال المصدر أو المرجع لأوّل مرة وفق الترتيب التالي[3]:

---

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص98.

(2) ويرى البعض أنّه لا داعي لذكر المعلومات الأخرى للمصدر في الحاشية، كمكان طبع المصدر وتاريخه ورقم الطبعة...الخ، لأنّ هذه المعلومات تسرد بالتفصيل في فهرس المصادر، إلاّ إذا تعدّدت الطبعات التي اعتمد عليها في مصدر ما، فإنّه يبيّن الطبعة كلّما ذكر المصدر، انظر: عبد العزيز ربيعة، المرجع السابق، ج01، ص272.

(3) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع نفسه، ص100 وما بعدها، وانظر: عبد العزيز ربيعة، ج01، المرجع نفسه، ص269 وما بعدها.

- اسم المؤلف ثم لقبه، والبعض يرى العكس، والمهمّ هو السير على طريقة واحدة وبصورة مستمرّة أثناء البحث، وإذا اشترك في التأليف اثنان أو ثلاثة فينبغي ذكر أسماء الجميع أو الاكتفاء بواحد مع إضافة كلمة "وآخرون"، وربما يرجّح في بحوث الدراسات الإسلامية والعربية البدء بذكر الإسم ثم اللقب إلاّ إذا اشتهر المؤلف بلقبه كالسرخسي والسيوطي والكاساني والسبكي، وذلك لأنّ كتب التراجم الإسلامية درجت على ذكر الإسم أولا ثم اللقب ثانيا، وحينئذ يسهل البحث عنها في كتب المصادر الإسلامية، وعلى العكس من هذا في البلاد الغربية فإنّ مفتاح كتب التراجم هو اللقب أولا ثم الإسم ثانيا.
- عنوان الكتاب أو المقال، يفصل بينه وبين الإسم بفاصلة.
- اسم المترجم إذا كان هناك مترجم.
- عدد الطبعة المعتمد عليها: تدوّن عادة على صفحات الغلاف أو خلفه، ينوّه عنها في حالة تعدّد طبعات الكتاب بعد العنوان مباشرة، تعقبها فاصلة، وإذا كان بدون ذكر عدد الطبعة والسنة، فيشار إلى ذلك.
- عدد الأجزاء إذا كان المصدر مكوّنا من أكثر من جزء.
- بيانات النشر: وهي اسم البلد التي تم بها طبع الكتاب، واسم الناشر، وتاريخ النشر الذي يكون بالهجري ثم الميلادي.
- رقم الجزء إذا كان المصدر مكوّنا من أكثر من جزء، ويرمز إليه بـ "ج".
- رقم الصفحة أو الصفحات: ويرمز للصفحة بـ "ص"، ويفصل بينها وبين الجزء بفاصلة، أو يفصل بين رقمها ورقم الجزء بخط مائل هكذا: 02/ 30 مثلا.

وإذا كان المصدر رسالة جامعية، فإنّه يذكر اسم المؤلّف ثم عنوان الرسالة أو الأطروحة، ثم الدرجة العلمية الممنوحة، ثم اسم الكلية و الجامعة التي منحت الدرجة العلمية والتاريخ، ثم رقم الصفحة المستفادة منها.

وإذا تكررت الاستفادة من المرجع أو المصدر، فإنّه لا داعي لإعادة تدوين تلك المعلومات، بل يجري العمل على الشكل التالي:

- إذا اعتمد الباحث على مصدر واحد لمؤلّف ولم يعتمد على مصدر له سواه، فإذا تكرّرت الاستفادة منه، فهو بالخيار بين ذكر اسم المؤلف، ثم عنوان الكتاب، ثم رقم الجزء إن وجد، ثم رقم الصفحة، أو يكتفي بذكر اسم المؤلف، فرقم الجزء إن وجد، فرقم الصفحة.
- وإذا اعتمد على مصدرين فأكثر لمؤلّف واحد، فلابدّ بعد ذكر اسم المؤلّف من ذكر عنوان الكتاب ولو مختصرا، فرقم الجزء، فرقم الصفحة.
- عندما يكون الاقتباس من صفحات متعدّدة ومتفرّقة من مصدر واحد يشار إلى كل صفحة برقمها مفصولا بينها بفاصلة، أمّا إذا كان الاقتباس من صفحات متعاقبة، وبشكل متصلّ فهو بالخيار، إمّا أن يدوّن رقم الابتداء والانتهاء مفصولا بينهما بخط أفقي قصير "20-32" [1]، أو يدوّن الرقم الأول ويكتب عبارة "وما بعدها" [2].
- عندما يتكرر الاقتباس من مصدر واحد للمرة الثانية دون أن يفصل بينهما اقتباس من مصدر آخر، فإنّه يدوّن بدلا من اسم المؤلّف والعنوان عبارة "المصدر نفسه" أو "المرجع نفسه"، حتى ولو تباعد ما بين الاقتباس الأول والاقتباس الثاني بصفحة أو صفحات، ولا مانع في هذه الحالة من تكرار العنوان بصورة مختصرة بقصد الإيضاح، ويرى البعض أنّ عبارة "المصدر نفسه" تستعمل فقط إذا تكرّر الاقتباس من مصدر واحد في نفس الصفحة دون فاصل بينهما بمصدر آخر [3]، وهذا الأخير هو الذي أميل إليه شخصيا، وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية، تذكر عبارة "Ibid"، وهي اختصار للكلمة اللاتينية "Ibidem"، وتعني: المصدر نفسه.

ويرى البعض أيضا أنّ الكتاب لو تكرّر في صفحة ثانية أو عاشرة مثلا فهو بالخيار إمّا أن يذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب مع عبارة "المرجع السابق" أو يكتفي باسم المؤلف مع عبارة "المرجع السابق" [4]، وهذا الأخير هو الذي أختاره وأرجحه.

أمّا في حالة اعتماد الباحث على مصدرين أو أكثر لمؤلّف واحد فينبغي بالإضافة إلى ذكر

---

(1) عبد العزيز الربيعة، المرجع السابق، ج01، ص247 وما بعدها.
(2) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص101 وما بعدها.
(3) المرجع نفسه، ص119.
(4) المرجع نفسه، ص120.

اسم المؤلف تدوين عنوان المصدر[1]، مع ذكر عبارة "المرجع السابق" إذا تكرّر استعماله، وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية فتذكر عبارة "Op.cit"، وهي اختصار لعبارة "Opera citato" اللاتينية والتي تعني المرجع السابق[2].

- إلغاء الألقاب سواء كانت علمية أو وظيفية لدى ذكر أسماء المؤلفين أو من يجري النقل والاقتباس عنهم، إلاّ في حالات نادرة جدا عندما يكون لذكر اللقب أهمية خاصة بالنسبة للموضوع[3].

- إذا ذكر اسم المؤلّف في صلب الموضوع، فلا داعي لإعادة الإسم في الهامش، بل يذكر عنوان الكتاب فقط، وإذا ورد اسم المؤلف وعنوان الكتاب فلا داعي لإعادة شيء منهما، ويشار في الهامش إلى رقم الصفحة[4].

- **ثالثا: اللغة**: يشمل أسلوب الكتابة في الواقع جانبين: التعبير وسلامة اللغة، حيث يعرض الباحث أفكاره بصيغ مترابطة متماسكة، مشروحة و موضّحة بكلمات مختارة، وجمل منظّمة موجزا في التعبير، متحاشيا الفواصل الطويلة بين الفعل والفاعل مثلا، مع التأكيد على التعليل والمناقشة الرصينة للآراء، ودعم بالأدلة والشواهد، وتجنب التكلّف بالأسلوب[5].

ويقترح الأستاذ فريد الأنصاري ثلاثة أركان للأسلوب في بحوث العلوم الشرعية[6]،

الركن الأول: ويتعلق بالسلامة من الأخطاء سواء كانت أخطاء لغوية أو نحوية أو بلاغية، وهي من مسؤولية الباحث، وليس للأستاذ المشرف شيء منها إلاّ أن ينبّه إلى ذلك تنبيها.

والركن الثاني هو الإيجاز، أي التركيز في التعبير، وذلك بصياغة أكبر قدر ممكن من المعاني في أقلّ قدر ممكن من الكلمات، وهذا من أهمّ ضوابط الكتابة، إذ يجنّب الباحث كثيرا

---

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص120.
(2) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص108.
(3) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع نفسه، ص121 وما بعدها.
(4) المرجع نفسه، ص122.
(5) رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص444.
(6) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص154.

اسم المؤلف تدوين عنوان المصدر[1]، مع ذكر عبارة "المرجع السابق" إذا تكرّر استعماله، وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية فتذكر عبارة "Op.cit"، وهي اختصار لعبارة "Opera citato" اللاتينية والتي تعني المرجع السابق[2].

- إلغاء الألقاب سواء كانت علمية أو وظيفية لدى ذكر أسماء المؤلّفين أو من يجري النقل والاقتباس عنهم، إلاّ في حالات نادرة جدا عندما يكون لذكر اللقب أهمية خاصة بالنسبة للموضوع[3].
- إذا ذكر اسم المؤلّف في صلب الموضوع، فلا داعي لإعادة الإسم في الهامش، بل يذكر عنوان الكتاب فقط، وإذا ورد اسم المؤلف وعنوان الكتاب فلا داعي لإعادة شيء منهما، ويشار في الهامش إلى رقم الصفحة[4].

ثالثا: اللغة: يشمل أسلوب الكتابة في الواقع جانبين: التعبير وسلامة اللغة، حيث يعرض الباحث أفكاره بصيغ مترابطة متماسكة، مشروحة و موضّحة بكلمات مختارة، وجمل منظّمة موجزا في التعبير، متحاشيا الفواصل الطويلة بين الفعل والفاعل مثلا، مع التأكيد على التعليل والمناقشة الرصينة للآراء، ودعم بالأدلة والشواهد، وتجنب التكلّف بالأسلوب[5].

ويقترح الأستاذ فريد الأنصاري ثلاثة أركان للأسلوب في بحوث العلوم الشرعية[6]،

الركن الأول: ويتعلق بالسلامة من الأخطاء سواء كانت أخطاء لغوية أو نحوية أو بلاغية، وهي من مسؤولية الباحث، وليس للأستاذ المشرف شيء منها إلاّ أن ينبّه إلى ذلك تنبيها.

والركن الثاني هو الإيجاز، أي التركيز في التعبير، وذلك بصياغة أكبر قدر ممكن من المعاني في أقلّ قدر ممكن من الكلمات، وهذا من أهمّ ضوابط الكتابة، إذ يجنّب الباحث كثيرا

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص120.
(2) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص108.
(3) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع نفسه، ص121 وما بعدها.
(4) المرجع نفسه، ص122.
(5) رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص444.
(6) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص154.

وأمّا في الأدلة والمسلّمات والجدال، فعلى الطالب ألا يغرق نفسه في التدليل على آراء شائعة صحيحة أو مسلّمات لا خلاف عليها، وألاّ يقحم نفسه في مسائل أو مشاكل، يمكن أن تفتح عليه بابا واسعا من النقاش والجدال.

وفي الضمائر، يلجأ بعض الطلاب إلى استعمال صيغة المتكلّم المفرد "أنا"، أو صيغة المتكلم الجمع "نحن" كمظاهر للقوّة والاعتداد بالنفس أو الإعجاب والثقة بالنفس، وللطالب استخدام الأسلوب الذي يراه، بشرط أن يلتزم به طيلة بحثه، ومع ذلك ينصح بتجنّب الضمائر بنوعيها، والاستعاضة بأساليب علمية مجرّدة من كل مظاهر الغرور أو الاعتداد، وأكثر قبولا من العقل، وأحسن وقعا على النفس، مثل: يمكن القول: "يبدو أنّ"، "ويظهر أنّ"، "ولعلّ الرأي الأقرب إلى الصواب"، "يتّضح ممّا سبق ذكره"، "بيد أنّ الرأي الغالب"، "علما أنّ"، "مع العلم أنّ"، "ولهذا"، "وهكذا"، "بيد أنّ"، "فضلا عن أنّ"، "مع الملاحظة بأنّ"، "مع الإشارة إلى أنّ"، "والجدير بالذكر"، "ومن المستحسن"، "ويستحسن"، "ويفضل"...إلخ [1].

◆ **رابعا: علامات الترقيم** [2]: وتكون على الشكل التالي:

1- النقطة: وتستعمل في الحالات التالية:

أ) في نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية مكملاتها اللفظية.

ب) عند انتهاء الكلام وانقضائه.

ج) بعد الكلمات المختصرة مثل "هـ" و "م" اختصارا للكلمتين "هجرية" و "ميلادية".

د) بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر في التهميش.

يقول الشيخ الغرياني: "تدل النقطة على وقوف تام عند القراءة، وتوضع في نهاية جملة تمّ معناها مثل: من بخل بماله، ولم يؤدّ حق الله فيه، طوّقه الله به يوم القيامة شجاعا أقرع، ومن أنفق من ماله في سبيل الله أخلف الله عليه في الدنيا، وضاعف له الثواب في الآخرة." [3].

---

(1) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص81 وما بعدها.

(2) الصادق عبد الرحمان الغرياني: تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، ليبيا، منشورات مجمع الفاتح للجامعات 1989م، ص118 إلى ص121، وانظر أيضا: رجاء، المرجع السابق، ص446 وما بعدها، وعبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص123 إلى ص127.

(3) الصادق الغرياني، المرجع نفسه، ص119.



2- الفاصلة (،): وتعني وقفة خفيفة جدًا عند القراءة، وتستعمل في المواضع الآتية[1]:

أ) بين الجمل القصيرة التي تتحدّث عن شيء واحد مثل: أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه، أقام العدل، وجمع القرآن، وحارب المرتدّين، وقاتل مانعي الزكاة.

ب) بين الجمل التامة وشبه الجمل، مثل: لا تبالِ بما لقيت في إظهار الحقّ، وإقامة العدل، ونصرة المظلوم.

ج) بين البدل والمبدل منه، نحو: أكرم والديك، أباك، وأمك.

د) بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: الفعل ثلاثة أنواع: ماض، ومضارع، وأمر.

هـ) قبل الجمل الحالية، مثل: دعوت الله، وأنا موقن بالإجابة، صمت، وأنا مؤمل ثواب الله.

و) قبل الجمل الوصفية، وشبه الجمل، مثل: قابلت رجلا، سمته سمت الصّالحين، ومن دعاء سعد بن أبي وقاص – رضي الله عنه- يوم أحد: "اللهم ارزقني رجلا، شديدا بأسه، فأقاتله، ويقاتلني، ثم ارزقني عليه الظَّفر.

ز) بين الشرط وجوابه، مثل: من مات في سبيل الله، فاز، ومن خاف الله، نجا.

ح) بين القسم وجوابه، مثل: والله، لأستغفرنّ، وربِّ الكعبة، لأحجنّ.

ط) بعد المنادى، مثل: يا صاح، أقبل، ويا ظالم، أقصر.

3- الفاصلة المنقوطة (؛): وتعني وقوفا متوسّطا عند القراءة، ومحلّ استعمالها ما يأتي[2]:

أ) بين الجمل الطويلة، مثل: العمل الصالح الذي يحبه الله، ويثيب عليه، لا يكون الباعث عليه حظ النفس، وإكسابها المحامد؛ بل يكون الباعث عليه رضا الله تعالى.

ب) بين جملتين تكون الثانية منهما سببا في الأولى، أو مسببة عنها مثل: سافر محمد إلى مكة؛ ليحجّ، وهجر خالد صديقه؛ فلا غرابة أن يلومه.

4- النقطتان (:): وتدلان على وقوف متوسّط، وتستعملان لتوضيح ما بعدهما[3] كالآتي:

أ) بين القول والمقول، مثل: قال صلى الله عليه وسلم: "من حسن إسلام المرء، تركه مالا يعنيه.

---

(1) الصادق الغرياني، المرجع السابق، ص118.

(2) الصادق الغرياني، المرجع نفسه، ص119.

(3) المرجع نفسه، ص119 وما بعدها.

ب) تفصيل وتوضيح ما ذكر مجملا أو بين الشيء وأقسامه وأنواعه، مثل: أدلة الأحكام الأربعة: الكتاب، السنة، الإجماع، القياس.

ج) قبل شرح ما يراد شرحه، مثل: البُرّ: القمح، والعقارُ: الخمر.

د) بعد كلمة مثل، ونحوه، كأن تقول: القاعدة الفقهية، مثل: الأمور بمقاصدها.

5- **الاستفهام (؟)**: بعد الجمل المسبوقة بأداة من أدوات الاستفهام، وبين قوسين للدلالة على شك في رقم أو كلمة أو خبر.

6- **التعجب أو الانفعال (!)**: ويعبّر البعض عنها بعلامة التأثر، وتوضع بعد الجمل التي تعبّر عن التأثر بأمر من الأمور، وهي:

أ) التعجّب: ما أسعد المخلصين!

ب) التمنّي: ليتك سمعت النصح!

ج) الإغراء: النجاء! النجاء! "البدار والإسراع".

د) الدّعاء: رعاك الله!

هـ) التحذير: إياك والظّلم!

و) الفرح: يا بشراي!

ز) الحزن والندبة: مات فلان! وأسفاه!

ح) الاستغاثة: ربّاه! إني ضعيف فخذ بيدي.

ط) بعد بئس ونعم.

7- **الشرطة (-)**: وتستعمل في:

أ) في أول السطر في حال المحاورة بين اثنين إذا استغنى عن تكرار اسميهما.

ب) بين العدد والمعدود إذا وقعا في أول السطر، نحو: ثلاثة يعقبها ندم:

أولا- تضييع الوقت فيما لا يفيد.

ثانيا- طاعة النفس فيما يغضب الله.

ثالثا- تبذير المال وصرفه في غير وجهه.

8- الشرطتان (-...-): ليفصلا جملة أو كلمة معترضة.

9- الشولتان المزدوجتان "...": وتسمّى علامة الاقتباس، وتستعمل لحصر أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب، كما تستعمل لكلّ كلام منقول بنصّه من مصدر آخر.

10- القوسان (...): ويستعملان لواحد من الأغراض الآتية[1]:

أ) لتفسير معنى كلمة في وسط الكلام، مثل: الفصيل (ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه)، لا يؤخذ في الزكاة لصغره.

ب) ضبط كلمة في وسط الكلام (بفتح الباء) أو بعض الأسماء الأجنبية.

ج) الدعاء: مكّة (أعزّها الله)، وقد تستعمل الشرطتان هنا بدل القوسين.

د) لحصر الأرقام، مثل: رقم الصفحة، أو الرقم في الهامش.

11- القوسان المزهّران ﴿...﴾: ويستعملان لحصر آيات القرآن الكريم.

12- القوسان المعكوفان [...]: وتوضعان عند أيّ زيادة، كالزّيادة التي تقع في الاقتباس الحرفي، أو في الزّيادة التي يراها المحقّق ضرورية لاستقامة الكلام، ولم تكن في شيء من نسخ المخطوط.

13- النقط الأفقية...: وتسمى علامة الحذف، وتستعمل لحذف شيء من الكلام أو للاختصار بدل عبارة إلخ، إمّا لعدم أهميته، وإمّا لخوف الطول، وكذلك إذا وجد في الأصل بياض، فإنّه يوضع ما يدلّ على مقداره من النقط، بمقدار ثلاث نقط لكلّ كلمة.

14- الخط المائل / : ويرد بين الأرقام التاريخية، وهي علامة نهاية الورقة السابقة، وبدء الورقة الجديدة بالنسبة لمحققي المخطوطات، و حتى لا يقع التكرار و مثاله ج1، ص15 تكتب هكذا 15/1

---

(1) الصّادق الغرياني، المرجع السابق، ص120.

المطلب الرابع

مرحلة إخراج البحث في صورته النهائية

لاشكّ أنّ إخراج البحث في صورته النهائية، وتقديمه بعد ذلك إلى لجنة المناقشة والجمهور هو أصعب وأحرج المراحل، لكنّ صبر الباحث وتأنّيه وحسن الاستماع إلى توجيهات المشرف وتفحّص تجارب السابقين سيذلل الصعاب؛ والعادة أنّ المذكرة أو الأطروحة تمرّ بمراحل أربعة كبرى هي:

الفرع الأول: صفحة العنوان وتوابعها.

الفرع الثاني: مقدمة المذكّرة أو الأطروحة.

الفرع الثالث: موضوع البحث أو صلبه مع الخاتمة.

الفرع الرابع: الفهارس والملخّصان بالعربية والأجنبية.

أ) النموذج الأول: نموذج مذكرة الماستر:

جامعة الجزائر "1"

القسم: الشريعة والقانون

الميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية

الشعبة: العلوم الإسلامية

التخصص: شريعة وقانون

العقوبة السالبة للحرية في الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الجزائري

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص: شريعة وقانون

إعداد الطالبة: كرمة حليمة

السنة الجامعية

1434هـ-1435هـ/2013م-2014م

المخبر أو المؤسسة التي تمّ فيها إنجاز البحث: كلية العلوم الإسلامية

الفرع الأول
صفحة العنوان وتوابعها

◆ أولا: صفحة العنوان "page de garde": ويسمّيها البعض "الغلاف الخارجي العلوي" [1] ، ونماذجها تختلف من جامعة إلى أخرى، وفي كلّية العلوم الإسلامية بالجزائر، تتضمّن عادة الأمور التالية:

1- اسم الوزارة.

2- اسم الجامعة والكلّية التي ينتسب إليها مقدّم الرسالة.

3- القسم والميدان والشعبة لطلبة نظام "ل.م.د"، الماستر والدكتوراه.

4- عنوان المذكّرة أو الأطروحة بخطّ كبير، وفي الوسط، وتحته مباشرة تكتب اسم الدرجة العلمية التي يتقدّم الطالب لنيلها أو الحصول عليها، وكذلك اسم الاختصاص.

5- اسم الطالب أو الطالبة.

6- السنة الجامعية بالتاريخ الهجري ثم الميلادي.

(1) إبراهيم رحماني، المرجع السابق، ص13.

ب) النموذج الثاني: خاص بأطروحة الدكتوراه في النظام

جامعة الجزائر "1"

كلية العلوم الإسلامية

قسم الشريعة والقانون

الطفولة المسعفة بين الشريعة والقانون والواقع الجزائري

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية

تخصص: شريعة وقانون

إعداد الطالب: سعيد خنوش

السنة الجامعية

1434هـ-1435هـ/2013م-2014م

◆ ثانيا: صفحة ملحق العنوان: وهي الصفحة الثانية التي تلي صفحة العنوان، ويفصل بينهما بورقة بيضاء، وتتضمن نفس بيانات صفحة العنوان، مع إضافة أسماء لجنة المناقشة مع صفاتهم ودرجاتهم العلمية.

أ) النموذج الأول: مذكرة الماستر نظام (ل.م.د):

جامعة الجزائر "1"

القسم: الشريعة والقانون
الميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية
الشعبة: العلوم الإسلامية
التخصص: شريعة وقانون

العقوبة السالبة للحرية في الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية
تخصص: شريعة وقانون

إعداد الطالبة: كرمة حليمة

أعضاء المناقشة

الصفة	اسم الأستاذ (ة)	الرتبة	الجامعة
الرئيس (ة)	ليلى حدّاد	أستاذ دكتور	الجزائر
المقرر	سليمان ولدخسال	أستاذ محاضر (أ)	المدية
العضو المناقش	مناد مسعود	أستاذ مساعد (أ)	الجزائر

الدفعة الثالثة

السنة الجامعية

1434هـ-1435هـ/2013م-2014م

المخبر أو المؤسسة التي تم فيها إنجاز البحث: كلية العلوم الإسلامية

ب) النموذج الثاني: والمتعلق بأطروحة دكتوراه في النظام الكلاسيكي:

جامعة الجزائر "1"

كلية العلوم الإسلامية

قسم الشريعة والقانون

الطفولة المسعفة بين الشريعة والقانون والواقع الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية

تخصص: شريعة وقانون

إعداد الطالب: سعيد خنوش إشراف الأستاذة الدكتورة: نصيرة دهينة

أعضاء المناقشة

اسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد القادر بن عزوز	أستاذ دكتور	الجزائر	رئيسا
نصيرة دهينة	أستاذ دكتور	الجزائر	مقررا
ليلى حدّاد	أستاذ دكتور	الجزائر	عضوا مناقشا
رشيد بن شويخ	أستاذ دكتور	البليدة	عضوا مناقشا
سليمان ولدخسال	أستاذ محاضر أ	المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1434هـ-1435هـ/2013م-2014م

...ية التي تلي صفحة العنوان، ...عنوان، مع إضافة أسماء لجنة

...سلامية

...لامية

الجامعة
الجزائر
المدية
الجزائر

◆ ثالثا: صفحة خاصة بالبسملة [1]

◆ رابعا: الإهداء: وفيها يقدّم الباحث كلمة رقيقة موجزة إلى شخص ما أو عدة أشخاص [2]، وعادة ما يوجّه إلى الوالدين والأهل والأقارب [3].

◆ خامسا: صفحة الشكر والتقدير والعرفان: وهو شكر مقتضب من الطالب إلى الذين ساعدوه ونصحوه في بحثه، أو أمدّوه بمصادر أو معلومات [4]، ويوصى بأن يكون صادقا بعيدا عن المبالغة [5].

⌘ ⌘ ⌘

(1) إبراهيم رحماني، المرجع السابق، ص14.
(2) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص124.
(3) إبراهيم رحماني، المرجع نفسه والصفحة.
(4) مهدي فضل الله، المرجع نفسه والصفحة.
(5) إبراهيم رحماني، المرجع نفسه والصفحة.

الفرع الثاني

مقدَمة المذكَرة أو الأطروحة

لا تكتب المقدّمة إلاّ بعد تحرير البحث كلّه، ولهذا قيل: إنّ آخر ما يكتب هي المقدّمة، وتحتوي غالبا على[1] :

◆ **أولا:** البدء بالحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه و سلم، ثم عرض بيان موجز عن الموضوع في أسطر قليلة تتضمن التعريف الإجمالي بالبحث.

◆ **ثانيا:** أسباب اختيار الموضوع الذاتية والموضوعيّة.

◆ **ثالثا:** الهدف من الموضوع.

◆ **رابعا:** الدراسات السابقة.

◆ **خامسا:** طرح إشكالية البحث والفرضيات.

◆ **سادسا: خطة البحث:** ويفضّل أن تكتب أدبيا، وبإيجاز، لأنّ تفصيل الخطّة إنّما يكون في فهرس المحتويات أو المواضيع.

◆ **سابعا:** منهج البحث ومنهجيته.

وينهي الطالب الباحث مقدمته ببيان أنّ هذا جهد الطالب المقلّ، وأن التوفيق والفضل إنما هو لله رب العالمين، وهناك من يضيف في المقدّمة الصعوبات التي واجهت هذا الباحث طيلة مدّة إنجازه لهذه الرسالة أو الأطروحة.

ومن النصائح التي تقدّم للباحث أن لا يكون تقديمه للبحث كلاما إنشائيا، بل يجب أن تكون عملية التقديم واعية لموضوع البحث وأبعاده ومنطلقاته وأهميته، ولهذا كان ضروريا أن

---

(1) انظر تفصيل ذلك في: مرحلة اختيار عنوان البحث، أو ما يعرف بمشروع البحث من هذا الكتاب، من خلال المطلب الثاني.

تكون هذه المقدمة صورة واضحة عن البحث وعن مدى وعي واطلاع وخبرة الباحث في هذا المجال [1].

ومقدّمة الباحث ينصح أن ترقّم بالأرقام، لأنّها بداية الموضوع، فهي إذا جزء منه لا معنى لفصلها عنه، فضلا عن أنّ بداية الترقيم تضمن الحجم الحقيقي لعدد صفحات الموضوع، وقيل بل ترقّم بالحروف [2]، ربما لأعداد الصفحات التي يقيّد بها الباحث في أطروحته أو مذكّرته.

ꕥ ꕥ ꕥ

(1) محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي، المرجع السابق، ص35.
(2) رشيد شميشم، المرجع السابق، ص117.

الفرع الثالث

موضوع البحث أو صلبه مع الخاتمة

◆ **أولا: موضوع البحث وصلبه:** فإنّ من أهم ما ينصح به الباحث[1]:

1- الاهتمام بكلّ من حجم الخط بالنسبة للعناوين الرئيسة والفرعية ومتن البحث وهوامشه، وغالبا ما يخضع حجم الخط إلى الأعراف والتنظيمات التي تقرّرها الهيئات العلمية، ومع ذلك فإنّ العناوين الرئيسة ترد في البحث بخطّ واضح وحجم كبير، والعناوين الفرعية بخطّ أدقّ، أمّا الهوامش فتكتب بحجم خط أصغر من العادي.

2- الاهتمام بترقيم الصفحات مع ملاحظة أنّ صفحة الباب الأول أو الفصل الأول يكتب في وسطها العنوان، لكن لا تحمل رقما، وتحسب في الترقيم، وهكذا بالنسبة إلى بقيّة الأبواب أو الفصول الأخرى.

3- كذلك هذه الأبواب والفصول وحتى المباحث والمطالب لابدّ أن تكون مترابطة فيما بينها، يمهّد كل منها للآخر بصورة منطقية[2]، على أنّ العرف درج أن يكون التمهيد مستقلاً بعد ورقة الباب أو الفصل، أما المبحث والمطلب فلابدّ أن يكون فيه التمهيد وليس مستقلاً عنه.

◆ **ثانيا: الخاتمة:** وأما بالنسبة للخاتمة فينبغي أن تكون عرضا مختصرا للآراء المختلفة المتعلّقة بموضوع البحث، والنتائج المستخلصة أو المستنبطة منها، بحيث تكون إجابة واضحة للإشكالية المقترحة في البحث، فضلا عن التوصيات التي يقدّمها وينصح بها كضرورة متابعة البحث في فكرة أو مشكلة معينة من البحث، لعدم تمكّنه هو من ذلك[3].

ويرى الدكتور فريد الأنصاري رحمه الله أنّ الخاتمة هي إشعار عملي بانتهاء الدراسة، ومحلها طبعا الختام[4]؛ ويشترط فيها ألاّ تطول على عكس الفصول، وإنّما يجب فيها التركيز

---

(1) رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص465 وما بعدها.

(2) مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص54.

(3) المرجع نفسه والصفحة.

(4) فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص147.